صحيفة جامعة تصدر كل ثلاثاء وجمعة
24/24
الثمن
1200 مليما

قرار الكنيست بفرض السيادة على الضفة الغربية:

«شرعنة» للاحتلال وتحدٍّ سافر للقانون الدولي

مخطط التهجير الصهيوني

فشل محتم امام إرادة الفلسطينيين

الجمعة 25 جويلية 2025 /عدد 734

النواب طالبوا الاستعجال بشأنها

انتظارات من مبادرة تشغيل من طالت بطالتهم

4

تحت مجهر «24/24»

قوارير مياه معروضة تحت أشعة الشمس

«قنابل» صحية موقوتة تتربص بالمواطن

8

مع ارتفاع أسعار الأسماك في تونس

أسطول الصيد يحتاج إلى التطوير والثروة السمكية مهددة

4

الافتتاحية

صابر الحرشاني

في ضرورة تسريع الانتقال الطاقي

في عالمٍ يشهد تسارعا غير مسبوق نحو الطاقات البديلـــة، ما تزال الانتظارات قائمة بشـــأن تحقيق أولوية الانتقال الطاقي في بلادنا.

ويبدو أن البلاد تدفع فاتورة هذا التراخي كل يوم، فالوضع الطاقي دقيق ومكلف، والمواطن يشعر بذلك في كل فاتورة كهرباء، كما يسجّل عجز الميزان الطاقي أرقاما غير مســبوقة، قُدّرت ســنة 2023 بحوالي 6 ملايـــين طن مكافئ نفط، بزيـــادة واضحة مقارنة بالسنة الســـابقة، طكا تُظهر المؤشرات الرسمية أن كلفة الطاقة المســـتوردة تجاوزت 14% من إجمالي الواردات، مـــا يُثقل كاهل المالية العمومية، ويضغط على الدينار، ويُعمّق العجز التجاري، ويُرهق القدرة الشرائية للمواطن.

و الانتقال الطاقي هو المســـار الذي تسلكه الدول لتقليـــص اعتمادها عـــلى الطاقـــات الأحفورية ، وتعويضها تدريجيا بالطاقـــات المتجددة والنظيفة ويُعد هـــذا التحـــوّل خيـــارا اســـتراتيجيا يرتبط مباشرة بأمن الطاقة والســـيادة الاقتصادية، حيث يشـــمل الانتقال الطاقي مجموعة من السياســـات والإصلاحـــات، مثل تطوير البنيـــة التحتية للإنتاج والتوزيـــع، وتحســـين النجاعة الطاقيـــة، وتعديل منظومة الدعم، وتشجيع الاستثمار في التكنولوجيا النظيفة.

و يكتـــسي الانتقـــال الطاقـــي في بلادنـــا طابعا استعجاليا بالنظر إلى ارتفاع كلفة الطاقة المستوردة، وتفاقم عجز الميزان الطاقي، مقابل توفر إمكانيات طبيعية مهمة يمكن أن تجعل من تونس بلدا منتجا ومصدّرا للطاقة الخضراء .

وتبدو المفارقة أكثر وضوحا اذا ما قارنا الإمكانيات الطبيعيـــة المتوفـــرة في تونس بواقع اســـتغلالها، فالشـــمس تُشرق على البلاد أكثر مـــن 300 يوم في السنة، والرياح تهبّ بانتظام من الشمال والجنوب، والفضاءات الشاســـعة الممتدة من الجنوب الشرقي إلى قلب الوســـط قابلة لاحتضان مشـــاريع ضخمة للطاقة الشمســـية والريحية، لكن، وعلى الرغم من هذه الثروات، لم تتجاوز نسبة الكهرباء المنتَجة من الطاقات المتجددة 5%، فيما بقيت المشاريع المنجزة محدودة ومبعثرة.

ويبدو أن تســـاؤلات مشروعة تطرح نفسها حول أســـباب هذا البطء، فتونس كانت مـــن أوائل الدول التي جرّبت اللاقطات الشمســـية لتســـخين المياه منذ التســـعينات، لكن غلاء التكاليـــف، وتعقيدات الإجراءات، وغياب منظومة دعم ناجعة، حالت دون تعميم التجربة، فلم يجـــد المواطن الحوافز الكافية، ولم تُقدّم الإدارة التسهيلات اللازمة، وبقيت المبادرات حبيسة النوايا الحسنة والوعود المؤجلة.

وتشـــير تجارب دول كثـــيرة إلى أن النجاح في هذا المســـار يمرّ عـــبر الإرادة والتنفيـــذ، لا عبر تراكم النصوص أو تعقيد الإجراءات، فالمشـــاريع لا تُنجز في قاعات الاجتماعات، بل في الميدان، وســـط الحقول الشمســـية، وحقـــول الرياح، ووحـــدات التخزين، ومحطات الربط، وشبكات التوزيع. ويبدو أن تونس لا تفتقر إلى الرؤية، لكنهـــا تفتقر إلى التسريع، وإلى جرأة الخروج من منطقة الراحة التي وفرتها اللجان والمذكرات طيلة العقود الماضية.

وتُبرز تصريحات رئيـــس الجمهورية في أكثر من مناســـبة إدراكًا لهذا الواقع، إذ نبّه إلى كثرة اللجان والهيـــاكل، واعتبرها ســـببًا في تعطيل الإصلاحات، ودعا إلى العمل بالإمكانـــات المتاحة. ويبدو أن هذه الإمكانات موجـــودة، بل وكافية، إذا ما تمّ توظيفها بجدية وتنســـيق، لكن، ورغم هذه الدعوات، لا تزال الإدارة تميل إلى الحلول التقليدية.

وتُســـجّل بعض المؤشرات الإيجابيـــة التي يمكن البناء عليها، من بينها الشراكة الطاقية مع الاتحاد الأوروبي، ومشروع الربـــط الكهربائي مع إيطاليا، وهو مشروع استراتيجي يطمح إلى تصدير الفائض من الكهرباء النظيفة نحو الشمال، حيث تبدو هذه المشـــاريع قادرة على إحداث نقلة نوعية في تموقع تونس، إذا ما تواصل العمل عليها بالنسق المطلوب، وتمت إزالة العراقيل التي تعرقل استقطاب الاستثمار الخارجي في المجال الطاقي.

ويبـــدو واضحـــا أن الانتقال الطاقـــي هو خيار ســـيادي، يتعلّق بأمن البلاد واستقلالها الاقتصادي، ويهمّ المواطن والمؤسســـة والجهـــة، فالمواطن يريد انخفاضا في الفاتورة، وتحسّـــنًا في جودة الخدمات، ومناخًا بيئيًا أنظف ، فيما تريد المؤسسة الاقتصادية وضوحا في الرؤية، واستقرارا في التشريعات، ومناخًا تنافسيا يضمن استدامة الاستثمار.

وتبـــدو بوادر النجاح مرهونـــة بتغيير العقليات، وتبسيط الإجراءات، وتعزيز الشفافية، وتفعيل دور الدولة في التأطير والمرافقة و ترســـيخ ثقافة الطاقة النظيفة، والتشجيع على الاقتصاد في الاستهلاك.

إنّ التعامل مع مســـألة الانتقال الطاقي يقتضي، إلى جانـــب الطموح المـــشروع، درجـــة عالية من الواقعية والبراغماتية. فليس من الممكن فكّ الارتباط بسرعة مـــن المصادر التقليديـــة للطاقة، خصوصًا في ظل محدودية القـــدرة الإنتاجية الذاتية، وضعف الاستثمارات، والتزامات الدولة تجاه الفئات الهشة التي لا تحتمل ارتفاع كلفة التحوّل.

وقد تكون الحلول الأكثـــر نجاعة في هذه المرحلة هي تلك القائمة على «الانتقال التدريجي» و«التحول الذكي»، الذي يراعي الســـياق المحلي، ويُقدّم الدعم للمؤسســـات المنتجة الصغيرة والمتوسطة، ويحفّز البحث العلمي في مجال النجاعة الطاقية، ويُنشـــئ شبكات إنتاج وتخزين وتوزيع قادرة على امتصاص الطاقات البديلة.

ويظل الأمل قائمـــا في أن تســـتعيد تونس زمام المبادرة، وتتحول من بلد يستهلك الطاقة المستوردة إلى بلد يُنتج ما يكفيه ويُصـــدّر الفائض. فالانتقال الطاقي خيار استراتيجي قبل أن يكون ضرورة بيئية أو تقنية، ويتطلّب قرارًا واضحًـــا، وتنفيذًا ميدانيًا، وتحفيزًا جديًا للمســـتثمرين، وثقـــة في الكفاءات الوطنية. وتبـــدو كل المؤشرات، داخليًـــا وخارجيًا، مهيأة للانطلاق.

تصدر عن شركة حمزة للنشر والطباعة

البريد الإلكتروني: contact@ avant-premiere.com.tn

24.24@ avant-premiere.com.tn

الهاتف . 29 903 073

مدير التحرير
وفاء حمزة

رئيس للتحرير
عادل الطياري

الإخراج الفنّي
فتحي الحرشاني

سحب من هذا العدد
10000 نسخة

توزر

متابعة المشاريع المعطلة في مختلف القطاعات

واصلت اللجنة الجهوية للتسريع في انجاز المشاريع العمومية بولاية توزر، خلال الأسبوع الجاري، سلسلة جلساتها المخصصة لمتابعة جملة المشاريع المعطلة في مختلف القطاعات بالجهة، بهدف إيجاد الحلول الممكنة لتنفيذها.

وخصّصت الجلسات لقطاعات التشغيل والتكوين المهني والشؤون الثقافية والبيئة والصحة ومتابعة المشاريع المدرجة ببرنامج التنمية المندمجة إضافة إلى متابعة الإشكاليات المعطلة لبناء مكتب تشغيل نفطة ودعوة وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية بالإسراع في تغيير صبغة الأرض وتخصيصها، و متابعة مشروع إعادة هيكلة مركز التكوين المهني والعمل المستقل والتعهد بتقديم ملفه قبل نهاية الشهر الحالي على أن تنطلق الأشغال قبل موفى هذا العام.

وفي القطاع الثقافي، تمت برمجة 3 مشاريع وهي بناء مقر مركز الفنون الدرامية والركحية ، بصدد إعداد ملف طلب العروض، و المركب الثقافي أبو القاسم الشابي، بنشر طلب العروض في الفترة الماضية، ودار الثقافة بحلبة، وهي في مرحلة تخصيص الأرض من وزارة أملاك الدولة التي تمت دعوتها للإسراع في الرفع الطبوغرافي لإنهاء تخصيص الأرض في أقرب الآجال.

اما المشاريع البيئية فتشمل مواصلة تهيئة المصب الجهوي المراقب إنجاز ثلاثة مراكز تحويل راجعة له بالنظر حيث تمت دعوة وزارة أملاك الدولة الى متابعة مآل التخصيص في ما يتعلق بقطع الأرض الخاصة بمراكز التحويل، إلى جانب تهذيب شبكة التطهير بمنطقة حلبة من مدينة توزر المعطل بسبب اعتراض مواطنين على مسار المشروع، وتمت في هذا الإطار الدعوة إلى إتمام المشروع بتطبيق الإجراءات القانونية اللازمة.

ويعتبر إتمام بناء المستشفى الجهوي بنفطة المعطل منذ ما يزيد عن خمس سنوات أبرز مشاريع القطاع الصحي، حيث يتم التفاوض مع عدد من المقاولين لإتمام أشغال قسطه الأول تزامنا مع تواصل دراسة القسط الثاني الذي من المؤمل أن ينتهي قريبا ويعقبه طلب العروض.

ومثلت مشاريع برنامج التنمية الجهوية محل متابعة ايضا من طرف اللجنة، خاصة أن عددا منها معطلة بسبب إشكاليات عقارية أو فنية، أو ضعف الاعتماد المخصص، من ذلك برمجة بناء عدد من الفضاءات الصناعية في كل من الشبيكة و حزوة و نفطة.

محمد المبروك السلامي

زغوان

وزيرة الأسرة تؤدي زيارة تفقد إلى مؤسسات الطفولة بالجهة

أدّت وزيرة الأسرة و المرأة و الطفولة وكبار السن، أسماء الجابري، زيارة إلى عدد من مؤسسات الطفولة بولاية زغوان، رافقها خلالها والي الجهة كريم البرنجي، وعدد من الإطارات الجهوية.

وشملت الزيارة المندوبية الجهوية للأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن، حيث اطلعت الوزيرة على سير العمل واطمأنت على حسن تقدم الأنشطة الصيفية.

كما تابعت فعاليات الدورة التكوينية التي ينظمها المركز الجهوي للإعلامية الموجهة للطفل، والمخصصة للأطفال من الفئة العمرية بين 6 و 12 سنة، والتي تتضمن ورشات تدريبية حول الروبوت التعليمي، الذكاء الاصطناعي، الأمان الرقمي، وصيانة وتركيب الأجهزة والشبكات الإعلامية

و أكدت بالمناسبة حرص الوزارة على توفير بنية تحتية آمنة ومحفزة لنمو الأطفال وتوفير أفضل خدمات التنشيط التربوي والاجتماعي لفائدتهم.

والتقت الوزيرة زوجة الفقيد، الممرض أصيل منطقة المقرن من معتمدية زغوان، والذي توفي مؤخرا في حادث مرور مؤلم بالعاصمة الأردنية عمّان، وأذنت باتخاذ الإجراءات اللازمة للتعهّد بالوضعية الاجتماعية والاقتصادية لعائلة الفقيد، وتوفير الإحاطة النفسية لها في أقرب الآجال.

المندوب الجهوي للسياحة بنابل وحيد بن فرج لـ«24/24»

مؤشرات إيجابية تنبئ بانتعاشة واعدة للموسم الحالي وعودة قوية للأسواق السياحية التقليدية

سماح باشا

كشف المندوب الجهوي للسياحة وحيد بن فرج في تصريح لمراسلة «24/24» بالجهة ان المنطقة السياحية نابل الحمامات تشهد خلال هذه الفترة ذروة النشاط السياحي وسط مؤشرات إيجابية تؤكد انتعاشة واعدة للموسم الحالي.

وقال بن فرج، أن الجهة سجلت منذ بداية السنة وحتى 10 جويلية توافد نحو 365 ألف سائح على النزل، بزيادة قدرها 4% مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، فيما بلغت الليالي المقضاة مليونا و600 ألف ليلة، ما يمثل أيضا ارتفاعا بالنسبة ذاتها.

وأكد بن فرج أن هذه الأرقام تعكس العودة القوية للأسواق السياحية التقليدية، خاصة من فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، إيطاليا، التشيك وبولندا، مع توقعات بتدفق السياح الجزائريين في الفترة المقبلة، كما تشهد السياحة الداخلية نسقا تصاعديا ملحوظا، حيث يختار العديد من التونسيين قضاء عطلتهم الصيفية داخل البلاد.

وأشار بن فرج أن المندوبية كثفت عمليات التفقد الميداني، مع التركيز على تحسين مستوى الخدمات، بما يضمن اقامة مريحة لكل من السائح المحلي والأجنبي ومن أبرز التوصيات الموجهة لأهل القطاع، تقليص عدد الشكايات قدر الإمكان، والتفاعل السريع معها عند حدوثها، إذ تم توفير رقم أخضر خاص لدى الديوان الوطني التونسي للسياحة لتسهيل هذا النوع من التدخلات.

بئر دراسن ببني خلاد

احتجاجات على انقطاع الماء

سماح باشا

نفّذ عدد من أهالي منطقة بئر دراسن التابعة لمعتمدية بني خلاد التابعة إلى ولاية نابل وقفة احتجاجية، عمدوا خلالها إلى غلق الطريق الوطنية رقم 44 وذلك احتجاجًا على تواصل انقطاع الماء الصالح للشراب منذ أيام، دون أي تدخل جدي من قبل المصالح المعنية وفق تصريح نبيل ساسي عضو المجلس المحلي ببني خلاد لمراسلة «24/24» بنابل.

وعبّر المحتجون عن استيائهم من الانقطاعات المتكررة للماء، خاصة في ظل موجة الحرارة التي تشهدها الجهة، مطالبين بـ«حلّ فوري وجذري» للمشكلة.

مع ارتفاع أسعار الأسماك في تونس

أسطول الصيد يحتاج إلى التطوير والثروة السمكية مهددة

جلال العرفاوي

يعيش قطاع الأسماك في تونس أزمة هيكلية نتيجة عوامل عديدة ومنها بالأساس الطابع التقليدي الذي ظل مسيطرا على أنشطة الصيد البحري والتأثيرات المناخية التي تسببت في تراجع الثروة السمكية ببلادنا إلى قرابة 50 % وخاصة منها السمك الأزرق.

نشاط على طول 1700 كلم من السواحل

رغم أهميته في الدورة الاقتصادية ومساهمته بنسبة 1% من الناتج المحلي الإجمالي وتشغيله للآلاف من مواطن شغل إلا أن قطاع الصيد البحري في تونس بقي محافظا على طابعه التقليدي . وتحتوي بلادنا على 41 ميناء صيد من بينها 10 موانئ للصيد العميق تتواجد بكل من طبرقة وبنزرت وحلق الوادي وقليبية وسوسة وطبلبة والمهدية وصفاقس وقابس وجرجيس إضافة إلى تواجد 31 ميناء ساحلي وموقع رسو . ويمتد نشاط الصيد البحري على طول 1700 كلم من السواحل وأيضا على مساحة تفوق 200 هكتار من البحيرات الشاطئية ويشغل القطاع 60 ألف بحار بصفة مباشرة وأكثر من 100 ألف ناشط بصفة مباشرة وغير مباشرة.

158 ألف طن من المنتجات البحرية

يبلغ الإنتاج السنوي من المنتجات البحرية 158 ألف طن حيث يقع تصدير 38 ألف طن . ويتوزع هذا الإنتاج على صيد السمك الأزرق (38 %) والصيد الساحلي (26 %) والصيد بالجر القاعي (16 %) وتربية الأحياء المائية (17 %) وبقية أنواع الصيد (3 %) . وتستأثر مناطق الوسط بالنصيب الأوفر من النشاط بقرابة 45 % تليها مناطق الجنوب بـ 33 % ثم مناطق الشمال بـ 22 % . ويسهم قطاع الصيد البحري بنسبة 1% من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يعادل 8 % من قيمة إنتاج القطاع الفلاحي ويوفر 17% من إجمالي عائدات الصادرات الفلاحية الغذائية .

وبخصوص أسطول الصيد البحري الناشط بتونس فهو يعد قرابة 30 ألف مركب تمثل وحدات الصيد الساحلي نسبة 95 % منه في حين تتوزع البقية بين مراكب الصيد بالجر وصيد سمك أزرق وصيد التنيات ومراكب مستعملة لأغراض تربية الأحياء المائية والصيد بالسدود وعموما فإن الأسطول ظل قديما ولم يواكب بعد التطورات التقنية والتكنولوجية . ويبلغ عدد البحارة 60 ألف وتتوزع اليد العاملة في هذا القطاع على الصيد الساحلي بنسبة 69 % وصيد السمك الأزرق بنسبة 11 % والصيد بالجر القاعي والعائم بـ 10 % والصيد على الأقدام بـ 7 % وتربية الأحياء المائية بنسبة 2 % وأخيرا صيد التنيات بـ 1 % .

تزايد نشاط الصيد بـ « الكركارة »

يعيش قطاع الصيد البحري إشكاليات عديدة تسببت في تراجع للثروة السمكية في تونس بنسبة لا تقل عن 50 % وأدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار في السوق المحلية بنسبة 30 % . ويمثل الصيد العشوائي والمفرط أبرز هذه الإشكاليات إضافة إلى عدم احترام مواسم الصيد وتواصل ظاهرة الدخلاء عن القطاع الذين أثروا سلبا ما عمق استنزاف هذه الثروة على امتداد السواحل التونسية مقابل محدودية وضعف المراقبة وتفشي ظاهرة الصيد بالكيس أو ما يعرف بـ « الكركارة» وخاصة بخليج قابس . وقد عرف مستوى تصدير بعض المنتوجات تراجعا بسبب فقدان الجودة من حيث الأحجام على غرار (الأنشوة والسردينة وبعض القشريات والرخويات بعد أن كانت تعد من أبرز خصائص الأسماك المصدرة . وإلى جانب ذلك تأثرت الثروة السمكية في تونس بالتغيرات المناخية حيث عرف نسق الإنتاج تراجعا كبيرا نتيجة ارتفاع درجة حرارة مياه البحر وتوزع الأرصدة السمكية وظهور أنواع دخيلة من الأسماك بالبحر الأبيض المتوسط تهدد الثروات التقليدية .

ولئن تم اتباع نظام الراحة البيولوجية وهو توقيف نشاط الصيد وجوباً لفترة زمنية لا تتجاوز ثلاثة أشهر قابلة للتجديد وبمناطق بحرية مهددة بكثافة الاستغلال أو تقلص ثرواتها البحرية غير أن هذا النظام واجه انتقادات واسعة بسبب عدم تعميم الراحة على جميع الموانئ التونسية وعدم احترام مواسم الصيد وفترة الراحة البيولوجية بخليج قابس والتي تمتد كل عام من أول جويلية إلى نهاية سبتمبر بالنظر إلى أهمية هذا الخليج الذي يمثل الحاضنة الثانية لجميع الأصناف السمكية بالبحر الأبيض المتوسط إضافة إلى ما تتعرض إليه السواحل التونسية من تواتر لهجمات أصناف سمكية جديدة تسببت في اضطرابات لنشاط الصيد القاعي أو الصيد بالجر أو الصيد الساحلي على حد السواء وخاصة من قبل أسراب التونة الحمراء حيث تعاني 410 مراكب صيد للسمك الأزرق في تونس من التكاثر الرهيب لسمك التونة الأحمر المفترس لأسراب السردين بالبحر المتوسط والذي يؤدي إلى استنزاف مخزون السمك الأزرق على امتداد السواحل التونسية.

قانون لوقف الاعتداء على الثروة السمكية

أمام تنامي ظاهرة الصيد البحري العشوائي بالكيس التي تساهم في استنزاف الثروات السمكية في تونس وتهدد استدامة نشاط الصيد البحري في تونس، وفي ظل تواتر الدعوات التي يطلقها البحارة للتدخل لوضع حد للاعتداءات على الثروة السمكية والبحرية أقر مجلس وزاري مضيق انعقد وسط الأسبوع الحالي للنظر في الإشكاليات التي يعاني منها قطاع الصيد البحري وتربية الأسماك جملة من الإجراءات لتطوير القطاع والتي من أهمها مراجعة القانون عدد 13 لسنة 1994 المؤرخ في 31 جانفي 1994 المتعلق بممارسة الصيد البحري باتجاه مزيد ردع التجاوزات في قطاع الصيد ، ومراجعة المنظومة الجبائية والحوافز المتعلقة بالاستثمار في القطاع ، وتسوية مستحقات وكالة موانئ وتجهيزات الصيد البحري المتخلدة بذمة عدد من الهياكل العمومية ، ورقمنة مسالك توزيع منتجات الصيد البحري وعملية إسناد منحة المحروقات في قطاع الصيد البحري ، وتوسيع مجال استعمال موارد صندوق الراحة البيولوجية في أنشطة أخرى ذات علاقة بقطاع الصيد البحري إضافة إلى تعديل قرار وزير الفلاحة المتعلق بتنظيم نشاط صيد وتسمين التن الأحمر المؤرخ في 25 أفريل 2024 باتجاه ضمان الشفافية والإنصاف وتكافؤ الفرص والحفاظ على استدامة القطاع .

إعادة هيكلة المؤسسات

متى وكيف؟

صابر الحُرشاني

في أكثر من لقاء وأكثر من مناسبة، لا يتردد رئيس الجمهورية قيس سعيد في التأكيد على ضرورة إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، بل يذهب أبعد من ذلك في الدعوة إلى حذف كل مؤسسة لا طائل منها، باعتبارها عبئا على الدولة والمجتمع.

وتمثل هذه التصريحات المتكررة مؤشرا واضحا على توجّه نحو مراجعة شاملة لخارطة المؤسسات العمومية، بما يفتح النقاش حول كيفية إنجاز عملية إعادة الهيكلة، والجدوى التي يمكن أن تترتب عنها، وحول موعد الشروع الفعلي هذه العملية .

مؤسسات تتحول إلى «عبء»

وتمثل المؤسسة العمومية أبرز وجوه السيادة في الدولة، غير أن الواقع أثبت أن أغلبها أصبح يرزح تحت وطأة العجز المالي، وغياب الجدوى، وانعدام الافق ، وهو ما عبّر عنه رئيس الجمهورية في أكثر من اجتماع جمعه برئيسة الحكومة ، حيث تكرر الحديث عن مؤسسات تستهلك المال العام دون أن تقدّم خدمة ذات نفع أو مردودية، مع تأكيد واضح ان هذه المؤسسات لا يمكن التفريط فيها و انما اصلاحها.

وقد أشار رئيس الجمهورية في أكثر من لقاء إلى ما وصفه بـ«الترهل الإداري» و«الفساد الهيكلي» الذي نخر جسد عدد من المؤسسات، داعيا إلى تصحيح المسار لا بالتفكيك الفوضوي، بل بإعادة بناء جديد ، ويبدو أن هذا الطرح يستبطن مراجعة لطرق التسيير التي سادت لعقود، حيث تشكّلت عشرات المؤسسات تحت عناوين مختلفة، من دون تقييم موضوعي لحاجات الدولة وأولوياتها.

و تجدر الاشارة الى أن العديد من التقارير الاقتصادية و المالية شدّدت على ضرورة اصلاح المؤسسات التي تتسبب في جزء لابأس به من العجز الحاصل و المتكرر في ميزانية الدولة من سنة الى اخرى.

كيفية الاصلاح

وتطرح إعادة الهيكلة جملة من التحديات، أولها تقنية تتصل بآليات الدمج أو الحذف أو التحويل، وثانيها سياسية تتعلق بكلفة هذه العملية على مستوى التوازنات الاجتماعية، وثالثها إدارية تتصل بكيفية المحافظة على الخدمات مع ضمان استمرارية المرفق العام.

وقد لوّح رئيس الجمهورية أكثر من مرة بضرورة القطع مع عقلية «التوريث الوظيفي»، حيث تتحول بعض المؤسسات إلى فضاءات مغلقة توزع فيها الامتيازات على أسس لا تخضع للكفاءة أو المردودية، بل للمحاباة والولاءات، وتدل هذه الإشارات على أن الهدف من الهيكلة ليس تقليص عدد المؤسسات فقط، بل إعادة ضبط الفلسفة التي بُنيت عليها.

ويمكن أن تشمل الهيكلة مراجعة شاملة للمؤسسات والمراكز والهيئات التي أُحدثت بقرارات ظرفية أو تحت ضغط ملفات معينة، دون دراسة مستفيضة لانعكاساتها على المدى المتوسط والبعيد، ويُعتقد أن أغلب هذه المؤسسات تفتقر اليوم إلى مشروع واضح أو دور فعلي، وهو ما يجعل من عملية المراجعة مسارا ضروريا .

وتستدعي هذه العملية إعداد قاعدة بيانات دقيقة حول كل مؤسسة، من حيث تاريخ إحداثها، ومواردها المالية، وعدد موظفيها، ومهامها الفعلية، وموقعها داخل المنظومة العامة للإدارة، ومن المرجح ان تكون رئاسة الحكومة قد باشرت هذا العمل منذ مدة.

موعد الاصلاح

ويبدو أن تصريحات رئيس الجمهورية باتت أكثر وضوحا خلال الأشهر الأخيرة، إذ لم تعد تقتصر على التنديد بالفساد، بل أخذت منحى تنفيذيا في توصيف الخلل وتحديد الجهات المعنية به. وفي آخر لقاء جمعه برئيسة الحكومة، شدد على ضرورة الانطلاق في العملية دون تردد، وهو ما يمكن اعتباره مؤشرا على أن ساعة التنفيذ تقترب.

ولا تنفصل هذه الرؤية عن التوجه العام الذي يعتمده رئيس الدولة في إعادة ترتيب المشهد الإداري والسياسي، وفق منطق «الدولة العادلة الفاعلة»، وهو شعار رفعه منذ توليه الحكم، ولا يزال يحضر بقوة في كل خطاباته. غير أن تحويل الشعارات إلى واقع يتطلب إجراءات قانونية وهيكلية.

وتمثل هذه الهيكلة أيضا فرصة لإعادة توجيه الموارد نحو مجالات أكثر نجاعة، وهي ميادين شهدت تراجعا في السنوات الأخيرة نتيجة ضعف التمويل وسوء التصرّف، ومن هذا المنطلق، فإن الغاية من الهيكلة ليست التخلّص من المؤسسات بل إعادة تركيزها حيث تكون الحاجة إليها فعلية.

وتكمن الجدوى الاقتصادية من هذه العملية في الحد من نزيف النفقات العمومية، إذ تشير تقارير الرقابة المالية إلى أن جزءا كبيرا من ميزانية الدولة يذهب إلى مؤسسات ذات مردودية ضعيفة. ويمكن أن تساهم عملية الهيكلة في تقليص العجز.

ولا يمكن الحديث عن توقيت الهيكلة دون التطرق إلى السياق السياسي العام، إذ تعيش البلاد منذ أشهر حالة من الترقب ، وهو ما يوفّر فرصة مواتية للانطلاق في مراجعة شاملة للهياكل والمؤسسات. وتدل الإشارات القادمة من قصر قرطاج على أن العملية لن تتأخر، خاصة بعد دعوة الرئيس إلى الحسم دون تردد أو تأجيل.

وقد يكون الموعد الأنسب للانطلاق هو نهاية السنة الحالية، حيث يتم إعداد ميزانية الدولة للسنة المقبلة، ما يسمح بإدماج التغييرات ضمن التقديرات المالية الجديدة. كما يمكن أن تسبق العملية حملة تواصلية لشرح أسبابها للرأي العام، وتقديم أمثلة ملموسة عن المؤسسات المعنية.

ويرتبط نجاح العملية بالقدرة على إدارة هذا الملف بحكمة وشفافية، وبمقاربة تشاركية تضع مصلحة المواطن فوق كل اعتبار.

وتبقى الكلمة الأخيرة في هذا المسار للوظيفة التنفيذية، التي تملك أدوات التقييم والتنفيذ، يمكن ان تمكنها من القطع مع منطق التردد وتساعدها الى الانتقال من مرحلة التشخيص إلى الفعل.

الدورة الثانية من منتدى تونس العالمي:

ربط كفاءاتنا بالخارج بالاستثمار من أجل تنمية تونس

محمد بن محمود

أُعطيت يوم الثلاثاء 22 جويلية 2025 إشارة الانطلاق للدورة الثانية من منتدى تونس العالمي، الذي يندرج ضمن فعاليات «شهر الجالية التونسية بالخارج» الممتد من 15 جويلية إلى 15 أوت. وتُنظّم هذه التظاهرة من قبل جمعية التونسيين خريجي المدارس العليا، بالشراكة مع عدد من الفاعلين الاقتصاديين من داخل تونس وخارجها.

يهدف المنتدى إلى ربط الكفاءات التونسية المقيمة بالخارج بنظيراتها في الداخل، واستثمار هذه الشبكة البشرية في دفع التنمية الوطنية، من خلال المساهمة في الابتكار والاستثمار ودعم القطاعات الاقتصادية الواعدة.

منصة تجمع الطاقات وتفتح الآفاق.

منصة تجمع الطاقات وتفتح الآفاق

في كلمته الافتتاحية، شدّد أمين علولو، رئيس جمعية التونسيين خريجي المدارس العليا، على أن الهدف الأساسي من المنتدى هو تجميع القوى الحية داخل البلاد وخارجها، وتجاوز النظرة الضيقة للكفاءات باعتبارها فردية أو مجزّأة، من أجل تشكيل شبكة وطنية قوية وفاعلة يكون لها تأثير مباشر في الاقتصاد الوطني والانتقال التنموي. واعتبر أن المنتدى يسعى أيضًا إلى إبراز أقصى ما يمكن من الطاقات والأفكار والمبادرات التي يمكن تحويلها إلى مشاريع فعلية.

وأشار إلى أن التظاهرة لا تكتفي بالتنظير والترويج بل تسعى إلى تحقيق الأثر الفعلي على الأرض، من خلال ورشات عمل تطبيقية وفضاءات تواصل مباشر، بهدف خلق فرص تعاون ملموسة بين المستثمرين والجهات والشركات الناشئة. وأضاف أن الرسالة الأهم لهذه الدورة تتمثل في الإيمان الجماعي بأن تونس تستحق أن تكون دولة ناجحة ومشعة في العالم، وأن أبناءها في الخارج جزء لا يتجزأ من هذا المشروع الوطني.

وأوضح علولو أن المنتدى يمثّل تتويجًا لمسار بدأ منذ سنتين مع تأسيس التحالف العالمي للكفاءات التونسية «WATT»، الذي يسعى إلى خلق فضاء دائم لتبادل الخبرات وربط الكفاءات داخل تونس وخارجها.

وبيّن أن هذه الدورة تستضيف أكثر من 50 مؤسسة وأكثر من 70 شركة ناشئة، إلى جانب حضور لافت لممثلي مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، في خطوة تؤكد تنوّع الفاعلين الساعين إلى بناء نموذج اقتصادي بديل قائم على المعرفة والانفتاح.

كما أشار إلى أن محور هذه الدورة يركّز على جعل تونس أكثر جاذبية لعودة الكفاءات، سواء على المدى القريب من خلال مشاريع ريادة الأعمال والابتكار، أو على المدى البعيد عبر ربط دائم بين أبناء تونس في المهجر ومؤسسات البلاد.

الرهان على الجهات

وأشار علولو إلى أنّ الدورة الثانية من المنتدى ستتوسّع لتشمل الجهات الداخلية من خلال شبكة «diaspora regional network» التي تنطلق في 28 جويلية، وتهدف إلى تنظيم تظاهرات جهوية تبرز طاقات الجهات وتُقيم جسور تعاون بينها وبين كفاءات الخارج.

وأوضح أن هذه الشبكة سترافقها ندوة محورية حول جاذبية الجهات للاستثمار، وتسعى إلى عرض مبادرات التجديد المحلي ونماذج تنمية بديلة تنطلق من القاعدة.

محافظ البنك المركزي: التحويلات المالية دعم حيوي

وفي مداخلة ألقاها خلال ندوة افتتاح المنتدى، اشاد محافظ البنك المركزي، فتحي زهير النوري، بهذه التظاهرة موضحا إنّ التونسيين بالخارج يساهمون في دعم الاقتصاد الوطني من خلال تحويلات مالية سنوية فاقت 2 مليار دينار، أي ما يمثل قرابة 5.6% من الناتج الداخلي الخام.

وأشار إلى أن هذه التحويلات ساهمت بين 2023 و2025 في تغطية ما بين 1.3 إلى 1.4% من خدمة الدين الخارجي، مؤكدا أن هذه المساهمة ليست بالأمر الهيّن في ظرف اقتصادي ضاغط تمر به البلاد.

وأضاف أنّ متوسط التحويلات الفردية من التونسيين بالخارج يبلغ نحو 120 دولارا شهريا للفرد الواحد، وهو رقم أدنى من المتوسط العالمي الذي يقدّر بـ200 دولار، معتبرا أن الفجوة بين الرقمين تدعو إلى التفكير في وسائل مبتكرة لرفع نسق المشاركة الاقتصادية للجالية.

وأوضح أن نصف التونسيين المقيمين بالخارج تقريبًا يمتلكون عقارات في تونس، إلا أن مساهمتهم في النسيج الاقتصادي لا تتجاوز 2 بالمائة، ما يعني أن هناك إمكانات غير مستغلة يجب توجيهها بشكل أفضل.

واقترح محافظ البنك المركزي جملة من الآليات لتثمين هذه الموارد، من بينها فتح حسابات ادخارية بالعملة الصعبة لفائدة المغتربين، وتسهيل النفاذ إلى التمويل، وتكثيف الحملات التوعوية والترويجية التي تعرّف الجالية بفرص الاستثمار في تونس، لا سيما في المجالات المنتجة ذات القيمة المضافة.

وختم بالقول إنّ البنك المركزي يعمل على دعم كل المبادرات التي تسعى إلى إدماج أبناء تونس في المهجر داخل الدورة الاقتصادية، ليس فقط كممولّين، بل كمستثمرين فاعلين وأصحاب قرار في مشاريع تعود بالنفع على البلاد والجهات.

تظاهرة بأبعاد وطنية واستراتيجية

يتميّز المنتدى هذه السنة بفضاء عرض مخصص للشركات الناشئة، إضافة إلى ورشات تفكير وجلسات استماع تُناقش آليات إعادة تموقع تونس على الساحة الدولية للكفاءات.

ويُنتظر أن تُختتم فعاليات المنتدى بتوصيات عملية موجّهة للحكومة ومختلف الهياكل المتدخلة، تدعو إلى بلورة سياسة وطنية متكاملة تجاه الجالية، تقوم على مبدأ التمكين والشراكة المستدامة، وتحويل الكفاءات التونسية بالخارج إلى رافعة حقيقية لمشروع وطني تنموي جديد.

النواب طالبوا الاستعجال بشأنها

انتظارات من مبادرة تشغيل من طالت بطالتهم

صابر الحُرشاني

لا تكاد تخلو جلسة من المطالبة بتفعيل آليات تشغيل عادلة، لكن مبادرة جديدة تقدمت بها كتلة «لينتصر الشعب» باتت تشكل بارقة أمل جدية لمن طالت بطالتهم، خاصة بعد أن صادقت لجنة التخطيط الاستراتيجي على مقترح القانون، وطلب أكثر من 73 نائبا استعجال النظر فيه .

ويرى اصحاب هذه المبادرة التشريعية ان فلسفتها متوافقة مع جملة من التصريحات السابقة لرئيس الجمهورية حول ضرورة إنصاف المعطلين عن العمل، وخصوصا أولئك الذين تجاوزوا عتبة الانتظار المعقول، إذ لم يعد من المقبول اجتماعيا أن يظل خريج جامعي في سن الأربعين أو أكثر ينتظر وظيفة، فيما مؤسسات الدولة تشكو نقصا هيكليا في الموارد البشرية.

اجماع نيابي واسع

وقد لقي مقترح القانون قبولا واسعا في النقاشات البرلمانية، حيث تم تحسين عدد من فصوله، مع تأكيد النواب أن الوقت لم يعد يسمح بتأجيل هذا الملف أكثر، خاصة مع اقتراب نهاية الدورة الحالية، ما يجعل المصادقة عليه اختبارا جديا لمدى التزام البرلمان بالقضايا الاجتماعية الحارقة وفق بعضهم.

ويتضمن المقترح في فصله الأول تدبيرا مركزيا يتمثل في المعالجة الاستثنائية لوضعية خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم، وذلك عبر انتدابهم في مختلف قطاعات الدولة والمؤسسات العمومية، تحت إشراف وزارة التشغيل والتكوين المهني، بما يضمن توجيه الملف ضمن خطة وطنية شاملة بدل أن يبقى رهين الحلول الظرفية أو الانتقائية.

ويبدو واضحا أن المبادرة اعتمدت منطق التمييز الإيجابي من خلال معايير دقيقة حددها الفصل الثاني من المقترح، حيث تُحدث منصة رقمية يتم عبرها تحميل المعطيات الخاصة بالمترشحين، ليتم ترتيبهم ترتيبا تفضيليا يأخذ في الاعتبار سنّ المترشح وسنة تخرّجه، وتُمنح الأولوية لمن تجاوز الأربعين من عمره، ومن مضت أكثر من عشر سنوات على تخرّجه، فضلا عن تخصيص موضع لكل عائلة، دون اشتراط السن أو الوضعية الاجتماعية.

ويكرّس هذا التمشي حرصا واضحا على تكريس العدالة في الفرص، وهو ما من شأنه أن يُنهي حالة الغبن التي أحسّ بها كثيرون من المعطلين في السنوات السابقة، حين غابت آليات الفرز المنصفة، وتحولت فرص الانتداب إلى ملفات معقدة خاضعة للتأويل والتجاذب.

شروط الترشّح

وقد تضمّن الفصل الثالث شروطا مضبوطة للمترشحين، من بينها وجوب التسجيل بمكاتب التشغيل، وعدم الانتفاع بتسوية مهنية سابقة، وعدم الانخراط المستمر في منظومة التقاعد، وعدم التمتع بمعرف جبائي خلال السنة السابقة لتاريخ التسجيل، وعدم الحصول على قرض يتجاوز 40 ألف دينار من المؤسسات المالية، وهي شروط تهدف إلى حصر الانتفاع بالفئة التي لم تدخل فعليا في الدورة الاقتصادية، رغم مؤهلاتها العلمية، بما يعزز وجاهة الأولوية الممنوحة وفق النقاش العام الذي جرى في لجنة التخطيط الاستراتيجي.

ويفترض هذا التمشي أن يكون الهدف من الانتداب تجاوز البطالة الممتدة لا تكرار سيناريوهات الإدماج السابقة، التي كثيرا ما افتقرت إلى معايير الترتيب والمفاضلة، وأفرزت أوضاعا هجينة بين التشغيل المؤقت والدائم، مما أفرغ المبادرات السابقة من محتواها الإصلاحي.

ويشير الفصل الرابع من المقترح إلى أن عملية الانتداب ستعقبها مرحلة تأهيل مهني وفق الخطة أو الوظيفة التي سيشغلها المنتدب داخل المؤسسة المعنية، ما يعني أن المبادرة لا تستهدف فقط التشغيل بل تسعى كذلك إلى بناء كفاءات داخل المؤسسات.

وتُظهر الصيغة النهائية المقترحة أن أصحاب المبادرة حاولوا استيعاب النصائح و التوجيهات التي قدمت اليهم خلال النقاشات و الاستماعات، وهو ما يتجلى في الفصل الخامس الذي ينص على سد الشغورات القائمة في القطاع العام من بين المسجلين بالمنصة، مع مراعاة التوازن الجهوي والاختصاصي، وهذا البُعد التوزيعي ضروري لضمان ألا تتركز الانتدابات في مناطق أو اختصاصات معينة، على حساب أخرى، مما يكرّس من جديد الفوارق الاجتماعية والتنموية.

ويتم الانتداب وفق الفصل السادس على دفعات لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ صدور القانون ضمن خارطة زمنية تضمن التدرج دون الإخلال بجوهر المبادرة.

ويشير الفصل السابع إلى ضرورة تحيين المعطيات مرة كل سنة، وهو إجراء تقني لكنه أساسي لمواكبة تطور وضعيات المسجلين ومراقبة مدى التزامهم بالشروط.

ويكتمل المقترح بالفصل الثامن الذي ينص على دخول القانون حيز التنفيذ حال صدوره بالرائد الرسمي، ما يؤكد الطابع الاستعجالي للمبادرة، وهو ما كرره النواب الموقعون على عريضة استعجال النظر، معتبرين أن إحالة المشروع على الجلسة العامة يجب أن تتم دون إبطاء، ضمانا لتفعيله قبل نهاية الدورة البرلمانية الحالية.

وقد أبدى عدد من النواب حرصهم على عدم تكرار سيناريوهات مقترحات قوانين سابقة، بقيت معلقة رغم مرور أشهر على المصادقة داخل اللجان. ويأمل هؤلاء أن يتم إدراج المشروع ضمن جدول أعمال الجلسات المتبقية في الشهر الجاري، خاصة وأن كل المؤشرات تفيد بتوفر دعم سياسي واسع، إضافة إلى غياب الاعتراضات التقنية الجدية داخل لجنة التخطيط.

وتعكس هذه المبادرة فهما جديدا لدور التشريع في الاستجابة للمعضلات الاجتماعية لا فقط عبر التقارير والمساءلات، بل عبر المبادرة الفعلية والضغط نحو التنفيذ، فأن تصبح بطالة المعطلين الممتدة لسنوات أولوية تشريعية أمر يعكس تحولا نوعيا في دور المؤسسة البرلمانية.

وقد تساهم هذه الخطوة في استعادة شيء من الثقة بين الدولة والفئات التي شعرت طويلا بالتهميش، خصوصا وأن المقترح يقطع مع الانتدابات العرضية أو «الموسمية»، ويقدم إطارا قانونيا مستقرا، يربط التشغيل بالعدالة والكفاءة، لا بالانتماء أو الولاء.

وتبقى الأنظار الآن متجهة إلى رئاسة المجلس ومكتب الجلسة العامة، ومدى استجابتهما للطلب الموقع من أكثر من ثلث النواب، فإن أُدرج المقترح في الجلسة العامة المقبلة، فإن المصادقة عليه تبدو ممكنة سياسيا وتشريعيا، أما إن تم تأجيل النظر فيه، فسيُضاف إلى قائمة مقترحات القوانين التي تم اعدادها.

تحت مجهر «24/24»
قوارير مياه معروضة تحت أشعة الشمس

«قنابل» صحية موقوتة تتربص بالمواطن

اعداد: مفيدة عياري

في تحذير شديد اللهجة، أطلقت الهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية نداءً عاجلاً إلى مختلف المتدخلين في قطاع توزيع المياه المعلبة، بعد تسجيل تزايد مقلق في ظاهرة نقل وخزن وعرض قوارير المياه في ظروف غير صحية، لاسيما تعرضها المباشر لأشعة الشمس. وأكدت الهيئة أن هذه الممارسات لا تشكل فقط خرقًا صريحًا لشروط السلامة الصحية، بل تهدد أيضًا سلامة وصحة المستهلكين بشكل مباشر.

عرض المياه تحت الشمس... خطر صامت

مشهد قوارير المياه البلاستيكية وهي مكدّسة على الأرصفة أو في شاحنات نقل مكشوفة تحت أشعة الشمس لم يعد نادرًا في المدن والأسواق، خاصة خلال فصل الصيف. وعلى الرغم من التحذيرات المتكررة من الجهات المختصة، فإن هذه الظاهرة مستمرة، مدفوعة بتهاون بعض الموزعين والتجار، وأحيانًا بانعدام الرقابة أو ضعفها.

تشير الهيئة في بلاغها الأخير إلى أن تعرّض المياه المعلبة لأشعة الشمس المباشرة ولساعات طويلة يسبب تدهورًا في جودة المنتج، وقد يؤدي إلى تفاعل المواد البلاستيكية مع الماء، مما يفضي إلى تسرب مركبات كيميائية ضارة، مثل «البيسفينول أ» (BPA)، وهي مادة أظهرت دراسات علمية متعددة علاقتها بمشاكل صحية تشمل اضطرابات هرمونية ومخاطر على الكبد والكلى.

دعوة لاحترام المعايير الصحية

دعت الهيئة الوطنية جميع الفاعلين في قطاع توزيع وبيع المياه المعلبة، من شركات نقل إلى أصحاب المحلات التجارية، إلى ضرورة الالتزام الصارم بالمعايير الصحية المعتمدة، خاصة ما يتعلق بحماية المنتوجات من التعرض لأشعة الشمس والرطوبة، وذلك في مختلف مراحل التداول، بدءًا من الشحن والنقل، مرورًا بالتخزين، وصولاً إلى العرض في نقاط البيع.

ويشدد البلاغ على أن المياه المعلبة، رغم أنها تخضع لرقابة صارمة خلال مراحل التصنيع، إلا أن سلامتها قد تنهار في حال تم التعامل معها بطرق غير مطابقة لشروط الحفظ والنقل. فالعبوات البلاستيكية، وإن كانت آمنة في الأصل، تصبح عرضة لتغيرات كيميائية خطيرة عند تعرضها لحرارة مرتفعة أو ظروف بيئية غير ملائمة.

إجراءات صارمة ضد المخالفين

لم يكتفِ البلاغ بالتحذير، بل أعلن صراحة أن الهيئة لن تتوانى عن اتخاذ جميع الإجراءات القانونية المتاحة لمواجهة المخالفين، مشيرة إلى أن هذه الإجراءات قد تشمل الحجز الفوري للشحنات المعنية أو إتلافها في حال ثبت تدهورها، فضلًا عن تحرير محاضر عدلية ضد المتورطين، وذلك طبقًا للقوانين الجاري بها العمل.

وفي هذا السياق، اعتبر مختصون في السلامة الصحية أن هذه الخطوة ضرورية وحاسمة، في ظل تفشي الممارسات غير السليمة في عرض المنتجات الحساسة. وأوضح الدكتور سامي الطالبي، خبير في سلامة الأغذية، أن «الوقاية في مثل هذه الحالات ليست رفاهًا، بل ضرورة قصوى، لأن نتائج الإهمال قد لا تظهر فورًا، لكنها تُراكم آثارها في صحة المواطنين بمرور الوقت».

دور المواطن والرقابة المجتمعية

من جانب آخر، شددت الهيئة على أهمية دور المستهلك في رصد هذه الممارسات والتبليغ عنها، داعية المواطنين إلى تفقد ظروف عرض المياه قبل اقتنائها، وتجنب شراء القوارير المعروضة في أماكن مكشوفة أو معرضة للشمس. وأكدت أن المستهلك هو أول خط دفاع في منظومة السلامة الغذائية، ومن واجبه التفاعل الواعي والحذر مع المنتجات المعروضة.

وفي هذا السياق، تتصاعد الدعوات إلى تعزيز حملات التوعية والتفتيش، خاصة خلال فترات الذروة الصيفية، حين ترتفع درجات الحرارة وتزداد معدلات استهلاك المياه المعلبة بشكل ملحوظ. كما يُطالب البعض بتشديد العقوبات على المخالفين لضمان التزام فعلي وليس فقط نظري بالقواعد الصحية.

نحو منظومة وقائية شاملة

يرى مراقبون أن هذه الأزمة تُسلط الضوء مجددًا على الحاجة إلى تحديث شامل في طرق الرقابة، من خلال إدماج تقنيات التتبع الذكي وتطبيقات المراقبة الرقمية، لتسهيل رصد الشحنات ومعرفة ظروف تخزينها بشكل دقيق في الزمن الحقيقي. كما يمكن تعزيز دور جمعيات حماية المستهلك لتكون حلقة وصل فعالة بين المواطن والسلطات المختصة.

ورغم الجهود المبذولة من قبل الهيئة الوطنية، يبقى التحدي الأكبر هو تغيير العقليات والسلوكيات التجارية لدى بعض الموزعين والتجار، الذين ينظرون أحيانًا إلى شروط الحفظ كتكاليف إضافية بدلًا من اعتبارها جزءًا لا يتجزأ من مسؤوليتهم الأخلاقية والمهنية.

الالتزام مسؤولية الجميع

إن سلامة المنتجات الغذائية، وخاصة المياه المعلبة، ليست ترفًا تنظيميًا، بل مسألة أمن صحي وطني. فالاستهانة بشروط النقل والتخزين قد تفتح الباب أمام كوارث صحية صامتة، لا تظهر نتائجها إلا بعد فوات الأوان. ولهذا فإن المسؤولية مشتركة بين السلطات، والمهنيين، والمستهلكين على حد سواء. والوقاية تظل دائمًا خيرًا من العلاج.

حريق مصنع الفريب بجبل الوسط بزغوان:

مأساة تتكرر وسط استهتار لا يُغتفر؟

لم تكن نهاية الأسبوع المنقضي في جبل الوسط عادية , فالنيران التي شبّت بمصنع الملابس المستعملة، للمرة الثالثة في ظرف سنتين، لم تأتِ فقط على محتويات المصنع، بل كشفت هشاشة منظومة السـلامة الصناعية، وطرحت بصوتٍ عالٍ سؤالًا بات يؤرق الرأي العام في زغوان هل نحن أمام سلسلة حوادث عرضية؟ أم أنّ خلف دخان الحريق ما يستوجب كشف الحقيقة؟

مأساة تحت السيطرة... لكن بشق الأنفس

استمرت فرق الحماية المدنية من ولاية زغوان، مدعومة بتعزيزات من ولايات مجاورة، في جهود جبّارة استغرقت أكثر من 30 ساعة لإخماد ألسـنة اللهب الهائلة. ورغم التعـب، والحرارة المرتفعة، وتعقيد التضاريس الصناعيـة، تمكّنت الفرق من تطويق الحريق ومنع تمدّده إلى المصانع المجاورة، لتُفادي بذلك كارثة صناعية كانت ستجعل من جبل الوسط عنوانًا مأساويًا في سجل الحوادث الوطنية. و لكن المعركة لم تنتهِ عند إخماد النيران. فما زالت وحدات الحماية تواصل عمليات التبريد والتمشـيط لتأمين المكان، وسـط جيوب نارية متفرقة لا تزال تشكل خطرًا كامناً.

لماذا يتكرر الحريق والصدفة لا تكفي تفسيرًا؟

و ما يثير الريبة هو أنّ هذا المصنع ذاته كان ضحية لحريقين في عامين متتاليين، ولم يكن الوحيد؛ بل هناك سلسلة حرائق اندلعت في مصانع مماثلة خلال السـنوات الأخيرة. هذا التكرار المرعب لم يعد يندرج في خانة «الصدفة»، ولا يبرّره أي خلل عرضي، بل يؤشر لوجود خروق خطيرة، وربما شُبهات تتطلب فتح تحقيقات جادّة وشـفافة فهل هناك تقصير في إجراءات السـلامة؟ وهل تنعدم المراقبة الدورية للمنشـآت الصناعية الحساسـة؟ وهل تساهلت الجهات المعنية في متابعة هذه المصانع بعد الحريقين السـابقين؟ و في كل حريق، تُرفع شعارات التضامن، وتُشكر فرق الإطفاء على جهودها البطولية، ويُحكى عن تفادي الكارثة... لكن ما يُفترض أن يكون بعد ذلك لا يحدث: لا مساءلات، لا تحقيقات معلنة، لا خطة للوقاية، ولا متابعة إعلامية تُسلّط الضوء على الأسباب الحقيقية. السلطات الجهوية لا تكتفي بالسكوت، بل تكرّس مفهوم «الحوادث المتكرّرة» وكأنها قدر محتوم. وهذا مـا يجعل الثقة مهزوزة مع المواطن و المستثمرين ، ويفتح المجال لتأويلات وشكوك تُهدد الأمن الصناعي والسلم الاجتماعي.

«الفريب» بين القيمة الاقتصادية و الهشاشة البنيوية

مصانع الفريب ليسـت مجرّد بنايات تحوي ملابس مستعملة. إنها تُشكل جزءًا مهمًا من النسيج الاقتصادي، وتشغّل آلاف العمال، وتُسـاهم في إعادة تدوير الألبسـة وتوفيرها لشرائح واسعة من المجتمع بأسعار معقولة. لكن هذه القيمة تُقابلها هشاشة بنيوية في البنية التحتية، وتراخي في احترام شروط الوقاية والسلامة، وكأنّ هذه المصانع تشتغل «تحت رحمة الحظ» لا تحت حماية القوانين. و لم تعد النجاحات في السـيطرة على الحريق كافية. لقد آن الأوان للانتقال من ردّ الفعل إلى الفعل الحقيقي. يجب أن يتحوّل الخطاب مـن «نجحنا في إخماد النيران» إلى «نجحنا في منع اندلاعها». هذا لا يحصل إلا من خلال تدقيق شامل في وضعية مصانع الفريب ، إلزام أصحاب المصانع باعتماد منظومات إنذار مبكر ومراقبة حرارية ، فتح ملفات الحوادث السابقة والربط بينها لرصد أي نمط مشبوه ، إشراك الإعلام في كشف الحقائق وتوعية المواطنين بخطورة الصمت و هذا جرس إنذار لا ينبغي تجاهله

الحريق في جبل الوسـط ليس مجرّد عنوان عابر في الصحف، بل جرس إنذار يجب أن يُسمع في مكاتب الوزراء، وفي قاعات البلديات، وفي جلسـات البرلمان. القضية تتعلّق بالأمن، بالاقتصاد، بالحياة، وبمصداقية مؤسسات الدولة.

قبلي

إحداث وحدة للمركز الفني للزراعات الجيوحرارية

يعتزم المركز الفني للزراعات الجيوحرارية بقابس إحداث وحدة له بولاية قبلي تتكون من مخبر للرصد الجوي وبيوت محمية من الحجم الكبير، المعروفة بالبيوت العملاقة،إضافة إلى بعض وسائل النقل وذلك من أجل تقريب الخدمات من فلاحي هذا القطاع بالجهة.
كما تمت المصادقة على قطعة الأرض التي ستخصص لإنجاز هذا المشروع الذي سيمكن فلاحي قطاع الزراعات الجيوحرارية من التواصل المباشر مع مهندسي المركز الفني للزراعات الجيوحرارية الذين يشرفون على تسيير وحدته بقبلي، وإنجاز عدد من التجارب العلمية الرامية لتطوير القطاع بهذه الربوع، مع مساعدة الفلاحين في التصدي للعديد من الأمراض على غرار حشرة الزيلي وغيرها.
وسيخصص المركز الفني للزراعات الجيوحرارية بداية من ميزانيته القادمة مبلغا سنويا لتنفيذ هذا المشروع قبل موفى سنة 2030، كما تم التواصل مع معهد المناطق القاحلة بمدنين للتباحث في إمكانية تمويل هذا المشروع لإنجازه في اقرب الاجال، ومساعدة فلاحي هذا القطاع على تجاوز عديد الإشكاليات المتعلقة أساسا بتوفير المستلزمات الفلاحية و التصدي للآفات، وتسويق المنتوج
كما سيشرع المركز في شراء المبيدات ووضعها على ذمة الفلاحين لمقاومة حشرة الذبابة البيضاء
وقد تمت دعوة فلاحي قطاع الزراعات الجيوحرارية بجهة قبلي الى المبادرة بإحداث شركة أهلية تساعدهم في مزيد تطوير القطاع، والمشاركة في الرحلات التي ينظمها المركز إلى عدد من المشاريع الفلاحية بعدة ولايات للاطلاع على التجارب الناجحة سواء في مجال تطوير انتاجية البيوت المحمية العملاقة، أو أحداث الشركات الأهلية التي مكنت منظوريها من تطوير مردودية مشاريعهم، واستيعاب المزيد من اليد العاملة، مع تجاوز اشكالية التسويق، إضافة إلى الحصول على المشاتل و المبيدات والأغشية بأسعار تفاضلية عبر إمضاء اتفاقيات مع المزودين مما ساهم في تحسين مداخيل الفلاحين و دفع عجلة التنمية بمناطقهم.

و سط دعوات لتسريع صرف المستحقات وتوفير البذور الممتازة

زغوان تتهيأ للموسم الزراعي الجديد

محمد الدريدي

شارفت عمليات حصاد الحبوب بولاية زغوان على نهايتها، مسجلة نسبة تقدّم تفوق 95%، وفق ما صرّح به محمد بن خليفة، عضو المكتب الوطني لاتحاد الفلاحين ونائب رئيس الاتحاد الجهوي للفلاحة والصيد البحري بالجهة.
وفي تصريح له دعا بن خليفة الديوان الوطني للحبوب إلى التسريع في صرف مستحقات الفلاحين، وذلك لتمكينهم من تسوية ديونهم تجاه المزودين وشركاء الموسم الفلاحي، وضمان انطلاقة مبكرة في ظروف أفضل للموسم الزراعي القادم.
كما أشار إلى النقص المسجّل في كميات البذور الممتازة خلال الموسم المنقضي، مطالبًا بضرورة تعزيز الحصة المخصصة لولاية زغوان من هذه البذور وتوفير الكميات الكافية لضمان استعداد مثالي للموسم الجديد.
واقترح في هذا السياق تنظيم جلسة تنسيقية تجمع الهياكل الجهوية للتنمية الفلاحية والأطراف المتدخلة كافة، بهدف وضع خطة عمل شاملة تتماشى مع حاجيات الفلاحين، وتُسهم في انطلاقة فعالة للموسم الزراعي.
وفيما يتعلق بعمليات التجميع، أفاد بن خليفة بأنها تسير بنسق ممتاز، حيث تجاوزت الكميات المجمّعة 750 ألف قنطار، بينما احتفظ عدد من الفلاحين بجزء من صابتهم لاستخدامه كبذور خلال الموسم القادم.

في جلسة عمل بزغوان

الإنتاج الحالي من زيت الزيتون يناهز 16400 طن

في ظل التحضيرات الحثيثة لانطلاق موسم جني وتحويل الزيتون 2025/2026 انعقدت الاسبوع الماضي بمقر ولاية زغوان جلسة عمل بإشراف الوالي كريم البرنجي وبحضور الكاتبة العامة كوثر بن علي وعدد من الإطارات الجهوية والفنية. خصصت الجلسة لاستعراض مؤشرات الإنتاج، وتحديد الترتيبات العملية لإنجاح الموسم، إلى جانب معالجة الإشكاليات المرتبطة بمصبات المرجين.

قفزة قياسية في الإنتاج

ووفق المعطيات الرسمية الصادرة عن الولاية، من المنتظر أن يبلغ إنتاج زيت الزيتون لهذا الموسم نحو 16400 طن، مقابل 12000 طن تم تسجيلها السنة الماضية. هذه الزيادة تمثل تطوراً بـ136% مقارنة بالموسم السابق، وبنسبة مذهلة تقارب 221% مقارنة بمتوسط إنتاج السنوات العشر الأخيرة والذي لم يتعدَّ 7300 طن.
ويُعد هذا الارتفاع مؤشراً إيجابياً يعكس تحسن الظروف المناخية والتقنيات المعتمدة في العناية بالأشجار، لكنه في الوقت نفسه يطرح تحديات جديدة في مستوى التنظيم والنقل والتخزين والتحويل.

مصبات المرجين... أولوية بيئية وتنظيمية

ناقشت الجلسة أيضاً الوضعية الحالية لمصبات المرجين، حيث شدّد والي زغوان على ضرورة الإسراع في تهيئتها وتنظيم استغلالها وفق معايير علمية وبيئية دقيقة، بما يضمن حسن التصرف في مادة المرجين التي تُعد من النفايات السائلة الناتجة عن عملية تحويل الزيتون. وقد تم التوصية بتكثيف التنسيق بين المصالح المعنية والمصانع لتفادي الانعكاسات السلبية على المحيط الطبيعي والصحة العامة.
التحضيرات الجارية تشير إلى موسم واعد من حيث الكمية والنوعية، ولكن تبقى المسؤولية مشتركة بين كل الفاعلين لضمان نجاحه بيئياً، اقتصادياً، وتنظيمياً. وستُواصل السلط الجهوية متابعة تنفيذ التوصيات، وتوفير الظروف الملائمة للمنتجين والعاملين في القطاع.

في رحاب العدالة: اعداد: محمد المبروك السلامي

في إيطاليا

مقتل شاب تونسي في شجار عنيف بين مهاجرين

استيقظت مدينة روفيغو الإيطالية على فاجعة مروعة هزّت الأوســـاط المحليّة، بعد أن تحوّل شـــجار عنيف بين مجموعة من المهاجريـــن الأجانب إلى معركة دامية بالأســـلحة البيضاء والزجاجات المكسورة، أســـفر عن مقتل شاب تونسي يبلغ من العمر 23 عامًا.

وبحســـب مصادر أمنية، فإن الحادث وقع في أحد الشـــوارع القريبة من وســـط المدينة، حيث اندلعت مشـــادة كلامية بين مجموعتين من الشـــبّان سرعان ما تحولت إلى اشـــتباك مسلح استخدمت فيه السكاكين والكؤوس الزجاجية المكسورة.

والضحية، شاب تونسي الجنسية أصيل معتمدية رجيش من ولاية المهدية ، تعرّض لطعنـــات قاتلة في الصدر والرقبة، ولفظ أنفاســـه الأخيرة على الرصيف قبل وصول فرق الإسعاف، رغم محاولات الإنعاش الفوري.

ووصلت الشرطة الإيطالية إلى مـــكان الحادث خلال دقائق، وفرضت طوقًا أمنيًا واســـعًا، وبدأت في مطـــاردة المتورّطين في الجريمة، حيث تم إيقاف عدد من الأشـــخاص من جنســـيات مختلفة، بينهم مغاربة وجزائريون، للاشـــتباه في مشاركتهم في الشـــجار. ولا تزال التحقيقات جارية لتحديد ملابسات الحادث ودوافعه الحقيقية، وسط ترجيحات بأن تكون الخلفية تصفية حسابات قديمة أو خلافات على أنشطة غير قانونية.

في جبل الوسط

إخماد حريق بمعمل للملابس المستعملة

تمكنت وحـــدات الحماية المدنية من إخماد حريق هائل اندلع بمعمل للملابس المستعملة بالمنطقة الصناعية بجبل الوسط.

وقد تمكنت فـــرق الإطفاء من تطويق ألســـنة اللهب ومنع امتدادها إلى المؤسســـات الصناعية المجـــاورة، علما وأنه توجد مستودعات تحتوي على مواد قابلة للاشتعال بالمنطقة.

في الطريق الرابطة بين هرقلة و شط مريم

وفاة امرأة في حادث مرور

أسفر حادث مرور الذي جدّ على مستوى الطريق الرابطة بين شط مريم و هرقلة، من ولاية سوسة ، عن وفاة امرأة على عين المكان واصابة آخرين بينهم طفل.

وتتمثل صورة الحادث في انزلاق ســـيارة لواج للنقل الجماعي بمنعـــرج مما أدى إلى انقلابها. وقد تـــم نقل جثة الضحية التي كانت بالمقعد الأمامي، الى المستشـــفى الجامعي فرحات حشاد بسوســـة للتشريح فيما تدخلت الحماية المدنيـــة لنقل باقي المصابين (5 أشخاص بينهم الســـائق) الى المستشفى الجامعي سهلول لتلقي العلاج.

تونس

السجن المؤبد لمتهم بقتل شاب في الكرم الغربي

أصدرت الدائـــرة الجنائية بالمحكمة الابتدائية في تونس حكماً بالســـجن المؤبد على رجل في العقد الثالث من العمر، بعد إدانته بقتل شاب بســـكين إثر خلاف نشـــب بينهما في منطقة الكرم الغربي. كما حكمت المحكمة على متهمين آخرين بالسجن لمدة 8 سنوات لكل منهما، لضلوعهما في الاعتداء على الضحية قبل أن يلقى مصرعه على يد المتهم الرئيسي.

اعترف الجناة بالتهم الموجهة إليهم عقب مواجهتهم بالأدلة، ومن ضمنها اعترافاتهم المســـجلة وكاميرات أحد المطاعم التي وثقت عملية الاعتداء على الضحية ومن ثم قتله.

تونس

الحكم بسجن فتاة 6 سنوات

أصدرت الدائـــرة الجنائية بالمحكمة الابتدائية في تونس حكماً بالسجن لمدة 6 سنوات على فتاة في العشرينات من عمرها، بتهم التحيل والتدليس وحيازة واســـتخدام وثائق مدلسة. جاء ذلك بعدما تورطت المتهمة في خداع عدد من حاملي الشهادات العليا، مدعيةً أنها تعمل كمسؤولة عليا في رئاسة الحكومة، وقادرة على التوسط لهم للحصول على وظائف مقابل مبالغ مالية متفاوتة.

واعترفت المتهمة بالجرائم الموجهة إليها بعد أن قدم القاضي تسجيلات المكالمات الهاتفية التي أجرتها مع الضحايا والوثائق المزورة التي كانت بحوزتها.

`

سيدي بوزيد

وفاة أم وابنتها في اصطدام بين سيّارتين

أســـفر حادث المرور،الذي جد بالطريـــق الجهوية عدد 83 الرابطـــة بين مركز الولاية و معتمديـــة المكناسي و تحديدا على مستوى منطقة الصعادلية التابعة لمعتمدية السوق الجديد من ولاية سيدي بوزيد، عن وفاة ام وابنتها على عين المكان وإصابة اثنين آخرين بجروح متفاوتة الخطورة و تتمثل صورة الحادث في اصطدام مباشر بين سيارتين خفيفتين.

و بأعلام وحـــدات الحماية المدنية تحولـــت على عين المكان وقامت بنقل المصابين الى المستشـــفى الجهوي بســـيدي بوزيد لتلقي الإسعافات اللازمة، فيما تولت الوحدات الأمنية فتح بحث تحقيقي في الغرض لمعرفة كل ملابسات الحادث.

تونس

السجن المؤبد لشاب قتل شابا آخر

علمت الصريـــح أون لايـــن أن الدائرة الجنائيـــة بالمحكمة الابتدائية بتونس قضت بالسجن المؤبد مدى الحياة، في حق شاب في العقد الثالث من العمر أقدم على قتل شـــاب آخر بسكين إثر خلاف نشب بينهما بجهة الكرم الغربي..

كما أصـــدرت الدائرة الجنائية في ذات الملف أيضا أحكاما بـــ 8 سنوات سجنا في حق متهمين اثنين عنّفا الضحية قبل قتله من قبل المتهم الرئيسي.

واعترف الجناة بما نســـب إليهم بعد مجابهتهم باعترافاتهم المسجلة عليهم بحثا ومحتوى كاميرا مثبتة لأحد المطاعم وثقت عملية تعنيف الضحية ثم قتله بســـكين من قبل المتهم الرئيسي بعد طعنه بسكين..

القيروان

القبض على مفتش عنه

تمكنت الوحدات الأمنية التابعة لمركز الأمن الوطني بالمنشية ،التابع لمنطقة الأمن الوطنـــي بالقيروان الجنوبية ،من القبض على شـــابّ صادر في شأنه 63 منشـــور تفتيش لفائدة وحدات أمنية وهياكل قضائية مختلفة من أجل التحيل والاعتداء بالعنف والسرقة و البراكاجات.

نابل

وفاة طفلة غرقا في مسبح

توفيت طفلة، تبلغ 3 سنوات من العمر، غرقا في مسبح داخل احد المنازل . وقـــد كانت عائلة الطفلة توجهـــت إلى منزل أحد الأقارب ببني خيار وفي غفلة منهم غرقت الطفلة.

القيروان

حريق في مخزن للمياه المعدنية

اندلع حريق ضخـــم بمخزن لتخزين المياه المعدنية في المنطقة الصناعية بالســـبيخة 2،تابع لإحدى الشركات المنتصبة بولاية القيروان. وقد تمكنت وحدات الإطفاء التابعة للإدارة الجهوية للحماية المدنية بالقيروان من الســـيطرة عـــلى الحريق قبل أن يمتد إلى المصانع المجاورة بفعل الرياح القوية ودرجات الحرارة المرتفعة.

«بينومي 1+s»
على ركح قرطاج:

كوميديا سوداء تفضح تناقضات الواقع التونسي

في ثالث عروض الدورة 59 من مهرجان قرطاج الدولي، قدّمت مسرحية «بينومي 1+s»، بإمضاء المخرج والممثل عزيز الجبالي، ومشاركة نخبة من الممثلين من بينهم صابر الوسلاتي، ياسمين الديماسي، فاطمة صفر، جهاد الشارني، عصام عبسي، محمد السويسي، عبد الحميد بوشناق، وVipa، إلى جانب الشيخ محمد بن حمودة كضيف شرف. النص كتب بشكل جماعي، فيما تكفّل صبري العتروس بالسينوغرافيا.

في فضاء منزلي ضيق، تنطلق الأحداث مع شخصية «حميدو»، مصمم الأزياء الباحث عن شريك سكن، لتتعاقب الشخصيات الوافدة إلى منزله في قالب ساخر تتخلله مشاهد تراجيدية، تكشف في مجملها عن نماذج من المجتمع التونسي، بما تحمله من تناقضات اجتماعية وثقافية.

خلال ساعتين ونصف، مزج العرض بين الفكاهة والمرارة، مستعرضًا قضايا سياسية واجتماعية معاصرة عبر الكوميديا السوداء: من حرية التعبير والمرسوم 54، إلى التمييز الجهوي والعنصرية، مرورًا بالقضية الفلسطينية، وانتهاءً بـ نقد الثقافة الاستعراضية على وسائل التواصل الاجتماعي.

برزت شخصية «الشاعرة مجدولين» كنموذج ساخر لسطحية المحتوى الثقافي الرقمي، فيما جسدت شخصية «البلدي» التراتبية الجهوية بأسلوب تهكمي لا يخلو من واقعية مؤلمة.

لم يكتف العمل بالإضحاك، بل جعل من الضحك أداة نقدية فعالة. وهو ما عبّر عنه الممثل صابر الوسلاتي بقوله: «بينومي هو عمل ملتصق بالواقع، يتجدد مضمونه مع تغيّر الأحداث».

وفي الندوة الصحفية التي أعقبت العرض، رفع فريق العمل والجمهور علم فلسطين، ليؤكد عزيز الجبالي أن القضية الفلسطينية لا تغيب عن المسرح التونسي، ولا عن الضمير الجمعي لفنانيه.

«بينومي» لم يكن مجرد عرض مسرحي، بل تجربة فنية جماعية في الكتابة والأداء، تجلّت فيها هشاشة الواقع الاجتماعي من خلال شخصيات مرسومة بعناية وأداء تمثيلي صادق يراهن على التنوّع والعمق.

فيلم «صوت هند رجب» لكوثر بن هنية ضمن المسابقة الرسمية لمهرجان البندقية 2025

تشارك كوكبة من النجوم، من أبرزهم جود لو، وجورج كلوني، وجوليا روبرتس، وإيما ستون، في الدورة الثانية والثمانين لمهرجان البندقية السينمائي، التي تُقام من 27 أوت إلى 6 سبتمبر 2025، وفق لائحة الأفلام المختارة التي أُعلنت مؤخرا.

وأوضح المدير الفني للمهرجان، ألبرتو باربيرا، في مؤتمر صحافي، أن 21 فيلماً روائياً طويلاً تتنافس على جائزة «الأسد الذهبي» المرموقة لأفضل فيلم، من بينها «صوت هند رجب» للمخرجة التونسية كوثر بن هنية.

ويُفتتح المهرجان السينمائي الأقدم، الذي أصبح محطة انطلاق نحو جوائز الأوسكار، بالعرض العالمي الأول لفيلم «لا غراتسيا» (La Grazia) للمخرج الإيطالي باولو سورينتينو، ويؤدي ممثله المفضّل توني سيرفيلّو دور البطولة، في فيلمٍ أُبقيت تفاصيل قصته طيّ الكتمان.

وتتجه الأنظار إلى أحدث أعمال المخرج المكسيكي غييرمو ديل تورو، وهو فيلم «فرانكنشتاين» المقتبس من رواية ماري شيلي، ومن إنتاج «نتفليكس»، ويُتوقّع أن يحضر لمواكبة عرضه عدد من النجوم، من بينهم أوسكار آيزك، وجايكوب إلوردي، وكريستوف والتز، وميا غوث.

ومن بين الأفلام الفرنسية الثلاثة المشاركة في المسابقة:

«ليترانجيه» (L'Étranger) ، المقتبس بالأبيض والأسود من رواية ألبير كامو الشهيرة، من إخراج فرنسوا أوزون، وبطولة بنجامان فوازان.

«آ بييه دوفر» (À pied d'œuvre) للمخرجة فاليري دونزيلي، بطولة باستيان بويون وفيرجيني لودوايان، ويدور حول مصوّر فوتوغرافي ناجح يتخلى عن كل شيء ليصبح كاتباً.

«ساحر الكرملين» (The Wizard of the Kremlin) للمخرج أوليفييه أسياس، والمقتبس من رواية جوليانو دا إمبولي، من بطولة الممثل البريطاني جود لو، الذي «أدى دور فلاديمير بوتين بشكل رائع»، بحسب باربيرا.

وبدا المدير الفني متأثراً جداً عند إعلانه عن فيلم «صوت هند رجب (The Voice of Hind Rajab) »، الذي تتناول فيه المخرجة كوثر بن هنية قصة مقتل طفلة فلسطينية في السادسة من عمرها في قطاع غزة مطلع عام 2024، «كانت تحاول الهرب مع عائلتها خلال هجوم إسرائيلي».

وفي سن السابعة والخمسين، تسير جوليا روبرتس للمرة الأولى على السجادة الحمراء لمهرجان البندقية، حيث يُعرض لها خارج المسابقة فيلم التشويق «أفتر ذي هانت» (After the Hunt) ، وتؤدي فيه دور أستاذة جامعية تواجه فضيحة جنسية، تولّى إخراجه لوكا غواداني‌نو.

كما يُعرض خارج المسابقة أيضاً فيلم «ديد مانز واير» (Dead Man's Wire) ، من بطولة آل باتشينو، ويُوقّع عودته إلى المهرجان المخرج الأميركي غاس فان سانت.

أما فيلم «شيان 51 (Chien 51)» ، للمخرج سيدريك جيمينيز، فينتمي إلى الخيال العلمي السوداوي، ويقوم ببطولته كل من جيل لولوش، ورومان دوري، وأديل إكزارشوبولوس.

وتضم لجنة التحكيم التي يرأسها المخرج الأمريكي ألكسندر باين، كلاً من المخرج الفرنسي ستيفان بريزيه، والمخرج الإيراني محمد رسولوف، والممثلتين: الصينية تشاو تاو، والبرازيلية فرناندا توريس.

«حوار الأوتار 2» لكمال الفرجاني:

سمفونية العبور الثقافي بين الشرق والغرب على ركح مهرجان الحمامات الدولي

أعـــاد «حوار الأوتار 2» بتوقيع الموســـيقار والمايســـترو كمال الفرجانـــي التفكير في شـــكل الأداء الموســـيقي العربي من خلال مقاربة أوركســـترالية تقوم على توزيع الأدوار بين الآلات والصوت البشري، وذلك ضمن تصور موسيقي يوازن بين الموسيقى الشرقية والألحان الغربيـــة، ليبني جسرا ثقافيا بين الشرق والغرب دون أن تفقد الموسيقى الكلاســـيكية هويتها الأصلية. وقد تمّ تقديم هذا العرض بمسرح الهواء الطلق بالحمامات ضمن فعاليات الدورة 59 لمهرجان الحمامات الدولي (11 جويلية – 13 أوت 2025).

وقد اســـتُهلّت الســـهرة بعرض شريط وثائقـــي قصير تضمّن شهادات حية عن المسيرة الموسيقية للفنان وناس خليجان وتناول محطات من تجربته الفنية التي جمعت بين الأصالة والتجديد. تلت ذلك إطلالة الفنان هيثم الحذيري الذي قدّم مقطع "البستان" من ألحان وناس خليجان في افتتاحيـــة ترجمت رمزية التكريم وروح الوفاء التي تطبع هذا المشروع الجماعي.

وجاء عرض «حوار الأوتار 2» ترجمة فعلية لرؤية الموســـيقار كمال الفرجاني الذي ســـعى من خلاله إلى بناء جسور موسيقية بين الشرق والغرب عبر مزج ذكي بـــين الأنظمة اللحنية الشرقية والكتابة الأوركســـترالية الغربية دون أن يفقد الأعمال الموسيقية روحها الأصلية أو طابعها الثقـــافي. ويؤمن الفرجاني بأن التنوع الثقافي هو منبع للثراء الفني والتفاعل الإنساني، وهو ما بدا جليا في كل تفصيلة من العرض.

ويمثّـــل «حوار الأوتـــار» مشروعا فنيا متعـــدد الأبعاد أطلقه الفرجاني منذ نحو 20 ســـنة (2006) وهو يجمع بين الموسيقى الشرقيـــة والعناصر الأوركســـترالية الغربيـــة في تجربة تتجاوز التصنيفـــات التقليدية وتســـعى إلى تقديم رؤية تونســـية أصيلة ومجدّدة للموسيقى العربية.

وقد تميّز العرض بتوزيع موســـيقي دقيق ومتوازن حيث أدّت كل مجموعة آلات دورا شـــبه درامي أشـــبه بالشخصيات في عمل مسرحـــي، وهو ما منح كل مقطوعة طابعـــا سرديا منفردا. كما شـــكّل التناغم بين الأصوات البشرية والآلات أساســـا جماليا عزّز من إيقاع العرض على مدى ســـاعتين من الزمـــن. وقد كان رهان كمال الفرجاني في العرض أيضا على الصوت البشري كأداة تعبيرية ســـاحرة وناطقة، إذ جمع بين أصوات مختلفة من حيث التجربة والخامة لتقديم فسيفساء صوتية غنية بالتنوّع والانسجام في آن واحد.

أما الجمهور الذي حضر بأعـــداد كبيرة وملأ مدرّجات المسرح، فقد ظـــلّ وفيا للعرض حتى نهايته وصفّـــق طويلا تقديرا للعمل الجماعي المنجز والتوليف الموســـيقي البديع الذي حافظ على روح التراث من جهة وفتح نوافذ للتجديد من جهة أخرى.

وقدّم كمـــال الفرجاني خلال هذا العمل مقاربات موســـيقية مبتكـــرة تجلّت منذ المقطوعة الافتتاحية "اســـتخبار" التي ألّفها بنفســـه ووزعها وناس خليجان، مرورا بأغنية «الليل يا روحي» (كلمـــات آدم فتحي، ألحان إدواردو دي كابوا) التي تولّى الفرجاني إعادة توزيعها في صياغة أوركســـترالية جديدة، وصولا إلى «كبرت يا أمي» (نص نزار قبانـــي وألحان كمال الفرجاني وتوزيع وناس خليجان)، حيث تجلّت حساسيته في التعامل مع النصوص الشعرية الكبرى.

وتميّز العرض بمشـــاركة نخبة من الأصوات التونســـية تمثّل مختلف الأجيـــال. وقد كانت الإطلالـــة الأولى أنيقة للفنانة رحاب الصغير التي أبدعـــت في أداء «زهرة المدائـــن» و «البلاد اللي تغني عليها»، قبل أن تعود لاحقا لتقدّم «محلا ليالي أشـــبيلية» و«كبرت يا أمي».

وغنّى هيثـــم القديري إلى جانب «الليل يا روحي» من كلمات آدم فتحي وموســـيقى ادواردو دي كابوا، «كأنّا لا تعارفنا» وهي أيضا من أشعار آدم فتحي وألحان جورج بيزي بتوزيع كمال الفرجاني.

أما ســـليم دمق، فقد تألق في «أنا هويت» لسيد درويش بصياغة أوركســـترالية جديدة و «كامل الأوصاف فتني» من ألحان محمد الموجـــي، بينما غنّى من الريبرتوار الجزائـــري «يا رايح» (دحمان الحراشي) بتوزيـــع وناس خليجان، وأدّى أيضـــا أغنيته الخاصة «لياميات».

من جهتها، قدّمت بثينة نابولي وصلة من مقام «محير ســـيكا» ضمّت مختارات من الـــتراث التونسي على غرار «يا مقواني» و «آه وادعوني» و «حـــزت البها والسر» من ألحان خميس الترنان و «آه يا خليلة» موســـيقى صالح المهدي بتوزيع جديد لوناس خليجان، ثم عادت لتقدّم أغنية «انحبك» من أشـــعار سيرين شكيلي وتوزيع إلياس بلاقي وأغنية «يا بنت بلادي» من التراث المغربي.

واختُتم العرض بـــأداء جماعي لأغنية «القمـــر المصلوب» من كلمات الشاعر الفلسطيني توفيق زياد وألحان حسين نازك وتوزيع وناس خليجان، في لحظة جمعت الأصوات جميعها ورسّخت رسالة العرض الفنية والإنسانية.

وســـمح «حوار الأوتار 2» بإعادة تقديم أعمال عربية وغربية في قراءات موســـيقية جديدة مع توظيف الشعر العربي خصوصا نصوص آدم فتحي وخالد الوغلاني في أغان تحمل روحا معاصرة. كما نجح الموســـيقار كمال الفرجاني في توجيه الأصوات واختيار النصوص وإعادة توزيع الألحان في مشهد موسيقي يعانق الجمال ويعيـــد تعريف العلاقة بين الشرق والغرب بين الكلمة واللحن وبين الـــتراث والتجريب من أجـــل إعلاء راية القيم الإنســـانية الكونية وأهمها الحرية والعدالة والسلام.

بنشرها ارقاما كارثية تكشف حجم الدمار

مقررة اممية تحذر من إبادة جماعية عنصرية في غزة

في أحدث تصريحاتها، حذّرت المقرّرة الأممية المعنية بحق الصحة تلالنغ موفوكينغ من أن ما يمارسه الكيان الإسرائيلي طوال ما يقارب العامين في قطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة يرتقي إلى مستوى «فصل عنصري وإبادة جماعية ممنهجة»، مؤكدة أن هذا التدمير يصاحبه دعم واضح من الولايات المتحدة ودول غربية متعددة.

كما أكدت موفوكينغ أن الاحتلال يتعمد تدمير البنية التحتية الصحية في غزة، وفرض سياسة تجويع ممنهجة ومنع وصول الأغذية والأدوية والمياه، في إطار استراتيجية تهدف إلى إنهاك السكان ودفعهم إلى الاستسلام أو التهجير القسري، وهو ما يمثل انتهاكًا خطيرًا للقانون الدولي الإنساني.

وأضافت إن المستشفيات في قطاع غزة أصبحت أهدافًا مباشرة للقصف، ما أدى إلى انهيار شبه كامل في المنظومة الصحية، وأسفر عن سقوط أعداد كبيرة من القتلى والجرحى في صفوف المدنيين، وخاصة من النساء والأطفال وكبار السن.

فيما يلي عرض لأبرز الأرقام والإحصاءات التي تظهر حجم الدمار والخسائر في غزة، استنادًا إلى تقارير الأمم المتحدة، الصحة العالمية، البنوك العالمية، والهيئات الحقوقية:

الأضرار السكنية والبنية التحتية

حتى نهاية جانفي 2024، بلغت تكلفة الأضرار في البنية التحتية حوالي 18.5 مليار دولار، أي ما يقارب 97٪ من الناتج المحلي (الضفة وغزة معاً) لعام 2022، مع نسبة السكن الذي يمثل 72٪ من إجمالي الأضرار

تم تدمير أو جعل 62٪ من منازل قطاع غزة غير صالحة للسكن، أي نحو 290,820 وحدة سكنية

حسب وكالة ESCWA، تضررت أو دُمرت نحو 360,000 مبنى في القطاع، ويُقدّر أن نحو 25,000 مبنى متضرر بشدة أو مدمّر بالكامل، منها 305 منشآت تعليمية

بيانات UNOSAT أظهرت أن ما يقرب من 170,812 مبنى – حوالي 69٪ من المباني – تعرضت لأضرار أو كانت مدمرة بحلول ديسمبر 2024.

القطاع الصحي في حالة انهيار شبه كامل

وصلت نسبة المستشفيات المتضررة أو المدمّرة إلى 94٪ من مجمل مستشفيات القطاع البالغ عددها 36 مستشفى، وظل 19 فقط قيد العمل، منها 12 مستشفى توفر خدمات طبية متنوعة، فيما تقدم البقية خدمات طارئة فقط.

سجّلت منظمة الصحة العالمية 697 هجومًا على المرافق الصحية منذ بدء العدوان في أكتوبر 2023، بالإضافة إلى نحو 28 هجومًا إضافيًا خلال فترة تصعيد عام 2025 .

ما لا يقل عن 670 هجومًا على المرضى والكوادر الصحية والإسعاف والطواقم الطبية جرى توثيقها من قبل منظمة الصحة العالمية.

بنهاية جانفي 2025، كان نحو 50٪ فقط من المراكز الصحية الابتدائية تعمل، وسُجل أن نحو 25٪ من المصابين (حوالي 30,000 شخص) يحتاجون إلى إعادة تأهيل طويل الأمد

الخسائر البشرية والتشريد

تُشير وزارة الصحة في غزة إلى أن ضحايا العدوان تجاوزوا 47,000 قتيل فلسطيني حتى يناير 2025، بالإضافة إلى مئات الآلاف من الجرحى الفعليين والمفقودين.

بحلول مارس 2024، أُعلن عن مقتل ما لا يقل عن 5,881 طالبًا ضمن الضحايا من الأطفال والطلبة

حتى جوان 2024، تم تشريد حوالي 90٪ من سكان غزة أي نحو 1.9 مليون شخص، مع تضرر 1.7 مليون فرد من الدمار المنزلي

القطاع التعليمي والخدمات العامة

ما يقارب 90٪ من المدارس في غزة تضررت أو دُمّرت، ووقفت الخدمات التعليمية نهائيًا، مع إصابة نحو 4,000 طالب قتلًا وجرح أكثر من 7,000.

حسب التقارير، تم تدمير أو تعطيل 104 مدارس، ما أثر على نظام التعليم والمأوى المأساوي للنازحين الذين لجؤوا إلى تلك المباني.

البنية البيئية والزراعية والمرافق الحيوية

تأثر نحو 68٪ من الأراضي الزراعية في غزة بالتدمير، بينما دُمرت أو تعرضت للتلف حقول ومزارع تغطي أكثر من 65 كم²، وأدت إلى كبح الإنتاج الغذائي.

تضررت أو فقدت نحو 90٪ من الطرق والبنى التحتية للنقل، ما أعاق إيصال الخدمات والإمداد لمناطق عديدة.

استهداف مباشر للمنشآت الصحية

ووفقًا لبيانات منظمة الصحة العالمية، فقد استهدف الكيان الإسرائيلي عشرات المستشفيات والمراكز الصحية منذ السابع من أكتوبر 2023، من خلال هجمات متكررة دمّرت أقسام الطوارئ والعناية المركزة، وحرمت آلاف المرضى من العلاج اللازم، كما حذّرت المنظمة من أن الانهيار الكامل للقطاع الصحي في غزة يعرّض حياة السكان لخطر شديد، وخاصة مع تفشي الأمراض المعدية ونقص الأدوية واللقاحات.

وتشير التقارير إلى أن المستشفيات لم تعد قادرة على استقبال المزيد من الجرحى، في ظل استمرار العدوان الإسرائيلي على المناطق المكتظة بالسكان، ووسط أزمة حادة في الوقود والمياه والمواد الأساسية.

تدمير ممنهج للمنازل وتشريد جماعي

لم تقتصر سياسة الاحتلال الإسرائيلي على استهداف المنظومة الصحية، بل شملت أيضًا تدميرًا واسع النطاق للبنية التحتية المدنية ومنازل المدنيين، فقد تم تدمير آلاف البيوت في مدن غزة وخان يونس ورفح، ما أدى إلى تشريد مئات الآلاف من السكان، الذين يعيشون الآن في خيام أو ملاجئ مؤقتة في ظروف إنسانية متدهورة للغاية.

وترى المقررة الأممية أن هذه السياسات تمثل «نهجًا استيطانيًا استئصاليًا» يهدف إلى تفريغ القطاع من سكانه، ضمن خطة ممنهجة تستهدف كل مقومات الحياة الأساسية، من الغذاء والصحة والسكن، إلى التعليم والمياه والكهرباء.

دعم غربي وصمت دولي مريب

أكدت موفوكينغ أن الكيان الإسرائيلي يواصل تنفيذ انتهاكاته الجسيمة بدعم مباشر من الولايات المتحدة وعدد من الدول الغربية، متهمة هذه الدول بتوفير غطاء سياسي وعسكري يحول دون محاسبة الاحتلال على جرائمه.

وانتقدت موقف قادة الدول الغربية الذين يلتزمون الصمت حيال ما يجري في غزة، مؤكدة أن هذا الصمت لا يعني

غياب الأصوات الحرة التي تواصل المطالبة بالعدالة والمساءلة.

وحذّرت من محاولات إسكات المقررين الأمميين المستقلين، الذين لا يتقاضون أي أجر عن عملهم، مؤكدة أن بعضهم يتعرض لعقوبات أمريكية أو مضايقات ممنهجة فقط لأنهم يكشفون حقيقة ما يجري في القطاع.

"مدينة إنسانية" على أنقاض رفح

وفي سياق آخر، حذّرت المقررة الأممية من خطورة المشروع الذي تروج له الولايات المتحدة والكيان الإسرائيلي لإقامة ما تسمى «مدينة إنسانية» جنوب قطاع غزة، وتحديدًا على أنقاض مدينة رفح التي شهدت مؤخرًا قصفًا مكثفًا.

واعتبرت موفوكينغ أن هذه الخطة تمثل «فخًا مميتًا» يستهدف تجميع الفلسطينيين في مساحة ضيقة بلا ضمانات حياتية حقيقية، مؤكدة أن هذا المشروع يناقض القانون الدولي، ويمثل امتدادًا لسياسات الإبادة الجماعية الجارية.

دعوات أممية لوقف العدوان ومحاسبة المسؤولين

على ضوء هذه المعطيات الكارثية، دعت موفوكينغ الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس الجمعية العامة، ورئيس مجلس حقوق الإنسان، إلى اتخاذ خطوات فورية لوقف العدوان الإسرائيلي على غزة، ومحاسبة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة بحق المدنيين.

وطالبت باستخدام كل الصلاحيات المتاحة لحماية المقررين الأمميين من التهديدات والضغوط، وضمان قدرتهم على أداء مهامهم الإنسانية دون عوائق.

وشددت على أن «التدمير المتعمد للبنية الصحية، واستهداف المدنيين، وفرض الحصار، وسياسات التجويع والتهجير، كلها تشكل نمطًا ممنهجًا من الإبادة الجماعية»، مشيرة إلى أن حجم الدمار في القطاع غير مسبوق في أي صراع حديث، وأن الصمت الدولي تجاه هذه الجرائم يشجع الكيان الإسرائيلي على مواصلة انتهاكاته دون رادع.

محكمة العدل الدولية: الاحتلال غير قانوني

وكانت محكمة العدل الدولية قد أصدرت في وقت سابق قرارًا يؤكد أن وجود الكيان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة هو وجود غير قانوني، ودعت إلى ضرورة احترام القانون الدولي كقوة احتلال، إلا أن المجتمع الدولي لم يتخذ أي خطوات عملية لفرض هذا القرار على أرض الواقع.

الأمم المتحدة: كفى صمتًا

وفي ختام تصريحاتها، وجّهت موفوكينغ دعوة حازمة إلى المجتمع الدولي قائلة: «لقد حان الوقت ليتحرك العالم في وجه الجرائم الممنهجة التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، لا يمكن أن يستمر الصمت بينما يُباد شعب بأكمله أمام أعيننا».

وأضافت إن تجاهل الكيان الإسرائيلي لطلبات الأمم المتحدة ورسائلها، يشكل جزءًا من خطة أوسع لتقويض النظام الإنساني الدولي، مشددة على أن الردّ الوحيد المقبول يجب أن يكون بمحاسبة عاجلة وجادة.

وتواصل فرق الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية توثيق الجرائم والانتهاكات في غزة، وسط تحذيرات متزايدة من أن الكارثة الإنسانية مرشحة للتفاقم، ما لم يتم فرض وقف فوري للأعمال العدائية، وفتح ممرات إنسانية دائمة، وضمان حماية المدنيين والمنشآت الحيوية.

خطاب أبو عبيدة
صفعة سياسية وعسكرية تهز إسرائيل وتفطح عجز بعض الأنظمة العربية

في لحظة فارقة من الصراع المحتدم على أرض غزة، أطلّ أبو عبيدة، الناطق باسم كتائب القسام، بخطاب غير اعتيادي شكّل نقطة تحول في المشهد السياسي والعسكري، لم يكن خطابه الأخير مجرد بيان عابر، بل كان صرخة تحدٍّ موجّهة إلى الاحتلال الصهيوني وإلى بعض الأنظمة العربية التي آثرت الصمت، في وقتٍ تعيش فيه غزة واحدة من أكثر لحظاتها التاريخية قسوة، هذا الخطاب، الذي حمل نبرة قاطعة ورسائل صادمة، فضح هشاشة الصهاينة أمام مقاومة صامدة، وألقى الضوء على خيانة وتخاذل بعض الأنظمة في محيط غزة، كما كشف عن الوجه الحقيقي للمجتمع الدولي المتواطئ، أبو عبيدة لم يكتفِ بفضح الواقع، بل رسم خريطة صراع جديدة: المزيد من الأسرى، المزيد من الضغط على حكومة نتنياهو، ومزيد من الحرج لتلك الأنظمة المطبّعة، هنا، نحلّل أهم محاور هذا الخطاب المصيري وتأثيراته السياسية والميدانية، لنقف على أبعاده التي قد تغيّر مسار الأحداث في غزة والمنطقة.

ضغط على نتنياهو... معركة الرأي العام الصهيوني

أولى رسائل أبو عبيدة كانت موجهة مباشرة إلى قلب «إسرائيل»، عبر تحميل نتنياهو المسؤولية الكاملة عن فشل مفاوضات التهدئة وتبادل الأسرى، في ظل غضب متصاعد لعائلات الجنود الأسرى، ومظاهرات متكررة في شوارع تل أبيب، جاء الخطاب ليحاصر نتنياهو سياسيًا ويزيد الانقسام داخل ائتلافه المهترئ، أبو عبيدة لم يكتفِ بالخطاب السياسي، بل لوّح مجددًا بإمكانية أسر المزيد من الجنود، مستشهدًا بعمليات نوعية أظهرت هشاشة الجيش الصهيوني. هذا التهديد لم يكن دعاية إعلامية فحسب، بل رسالة تكتيكية بأن المقاومة مستعدة لتحويل ساحة المعركة إلى مصدر استنزاف بشري ومعنوي للاحتلال. الأرقام الصادمة – مئات القتلى والجرحى من الجنود في أقل من أربعة أشهر، وارتفاع حالات الانتحار والأمراض النفسية – تزيد الضغط على القيادة الصهيونية، وتجعل كل يوم يمر في غزة عبئًا أثقل على الكيان الإسرائيلي، بهذا، وضع أبو عبيدة نتنياهو أمام خيارين كلاهما مرّ: إطالة حرب تُنهك الجيش، أو الرضوخ لمعادلات المقاومة.

صمت بعض الأنظمة العربية... شراكة في الجريمة

في نبرة غير مسبوقة، وجّه أبو عبيدة اتهامات مباشرة وصادمة إلى بعض الأنظمة العربية والإسلامية، محمّلًا إياها مسؤولية الدم الفلسطيني الذي يسيل في غزة، وأشار بوضوح إلى أن صمت هذه الأنظمة، بل تواطؤ بعضها، هو ما أعطى الضوء الأخضر للاحتلال لارتكاب جرائمه بلا خوف من تبعات، أكثر من 561 يومًا من المجازر، والملايين من الشعوب تتابع بينما تكتفي هذه الأنظمة بالتصريحات الجوفاء أو الصفقات الخفية، أبو عبيدة لم يطلب جيوشًا، رغم أن ذلك حق مشروع، بل طالب فقط بكسر الحصار وتوفير الماء والغذاء والدواء، وهو الحد الأدنى من التضامن الإنساني، الرسالة كانت واضحة: الأنظمة التي تلتزم الصمت، أو تلك التي تطبّع مع الاحتلال، تتحمّل وزر الجريمة إلى جانب (إسرائيل)، هذا الخطاب العنيف فضح عمق الهوّة بين الشعوب الغاضبة وحكوماتها المتخاذلة، ما قد يفتح الباب أمام تصعيد شعبي يضغط على تلك الأنظمة ويحرجها أمام جماهيرها.

انكشاف الغرب... سقوط شعارات الحرية

أبو عبيدة لم يوفّر الغرب في خطابه، حيث عرّى ازدواجية المعايير التي تمارسها القوى الدولية بقيادة الولايات المتحدة، العالم الذي يرفع شعارات حقوق الإنسان، يقف اليوم متواطئًا مع «إسرائيل» في جرائمها، بل يدعم خططها للتهجير القسري لأهالي غزة، في خرق فاضح للقانون الدولي، الخطاب سلّط الضوء على سقوط ما يسمى «النظام الليبرالي العالمي»، حيث لم تعد مبادئ الحرية والمساواة سوى أدوات انتقائية تُستخدم لخدمة مصالح القوى الكبرى، الرسالة كانت قاطعة: لا أمل في عدالة دولية طالما أن العالم يخضع لمحور أمريكي ـ غربي يحمي المجرمين ويغضّ الطرف عن معاناة الأبرياء، هذه الحقيقة، التي كشفها أبو عبيدة بوضوح، قد تعزز الوعي الشعبي عالميًا وتزيد من موجة الاحتجاجات في العواصم الغربية، التي بدأت بالفعل تشهد حركات تضامن مع غزة تفوق ما تفعله بعض الأنظمة العربية والإسلامية، وتفضح عجزها.

دعوة للشعوب

خطاب أبو عبيدة حمل أيضًا دعوة مباشرة للشعوب العربية والإسلامية، وحتى شعوب الغرب، لمضاعفة جهودهم لكسر الحصار عن غزة، اللافت أن الخطاب أظهر تقديرًا لحركات التضامن الغربية، التي فاقت في بعض الأحيان تفاعل الشعوب في محيط غزة، ودعا إلى تحويل الغضب الشعبي إلى فعل منظّم يمكنه كسر قيود الصمت الرسمي، الرسالة إلى الشعوب لم تكن مجرد تحريض، بل كانت تحميلًا لها مسؤولية تاريخية: إذا تخلّت بعض الأنظمة العربية عن واجبها، فإن الجماهير مطالبة بأن تكون صوت غزة وأداتها في فضح الاحتلال، هذا التحريض الشعبي، الذي قد يشعل مظاهرات واعتصامات ضخمة، يشكل ضغطًا مزدوجًا على (إسرائيل) وحلفائها، وعلى تلك الأنظمة التي تحاول الهروب من مسؤولياتها، أبو عبيدة أشار بوضوح إلى أن المقاومة تراهن على قوة الشعوب أكثر من رهاناتها على الحكومات، معتبرًا أن الشارع هو من يملك القدرة الحقيقية على تغيير المعادلات.

معادلة جديدة... المقاومة تفرض شروطها

وضع أبو عبيدة معادلة جديدة للصراع: المقاومة لن تلقي السلاح، وستستمر في استنزاف جيش الاحتلال، وستستخدم ورقة الأسرى كأداة ضغط تفاوضية، هذه المعادلة تقلب الموازين، فبدل أن تكون المقاومة في موقع دفاع يائس، أصبحت هي الطرف المبادر، القادر على فرض تكلفة بشرية وسياسية على (إسرائيل) تجعلها تفكر ألف مرة قبل أي خطوة، أبو عبيدة أرسل أيضًا رسالة إلى «الخونة» الذين تعاونوا مع الاحتلال، ملوّحًا بأن باب العودة مفتوح، لكن الوقت ينفد. المعنى الضمني هنا أن الصراع دخل مرحلة جديدة: إمّا الاصطفاف مع الأمة ومقاومتها، أو مواجهة عزلة وغضب الشعوب، هذه الرسائل مجتمعة توضح أن المقاومة، رغم كل الحصار والدمار، ما زالت تملك زمام المبادرة، وأن خطاب أبو عبيدة لم يكن مجرد ردّ فعل، بل خطة إستراتيجية لإعادة صياغة المشهد السياسي والميداني.

خطاب أبو عبيدة الأخير ليس مجرد كلمة عابرة في سياق حرب طويلة، بل هو وثيقة سياسية وعسكرية تضع النقاط على الحروف، لقد فضح الاحتلال الصهيوني وأزماته الداخلية، عرّى عجز بعض الأنظمة العربية وصمتها المريب، وأسقط القناع عن الغرب الذي يتغنى بالحرية بينما يرعى جرائم الكيان الاسرائيلى، في الوقت ذاته، قدّم الخطاب خريطة طريق للمقاومة، عنوانها: الاستنزاف المستمر، تصعيد الضغط عبر الأسرى، وتعبئة الشعوب كسلاح بديل عن الأنظمة، هذه الرسائل مجتمعة تجعل الخطاب حدثًا مفصليًا، ليس فقط في مسار معركة غزة، بل في صياغة وعي سياسي جديد لدى الجماهير العربية والعالمية، السؤال الآن: هل تتحرك الشعوب وتضغط على الأنظمة لتغيير قواعد اللعبة، أم تبقى غزة وحدها، لتواصل مقاومتها حتى ينهار الاحتلال تحت وطأة صمودها واستنزافها؟.

قرار الكنيست بفرض السيادة على الضفة الغربية:

«شرعنة» للاحتلال وتحدٍّ سافر للقانون الدولي

محمد بن محمود

في خطوة مثيرة للجدل، لا تنفصل عن نهج التطرّف والتوسع الذي يسلكه الاحتلال الإسرائيلي منذ تأسيس كيانه على أنقاض فلسطين التاريخية، صادق الكنيست الصهيوني رسميًا على قانون يقضي بفرض «السيادة الإسرائيلية» على الضفة الغربية المحتلة. وهو ما يعني في جوهره، نزع صفة «الاحتلال» عن الأراضي الفلسطينية الواقعة غرب نهر الأردن، واعتبارها جزءًا لا يتجزأ من ما تسميه «دولة إسرائيل».

القرار الذي يأتي في سياق التصعيد المتواصل ضد الشعب الفلسطيني، لا يحمل فقط بعدًا قانونيًا داخليًا لدى الكيان، بل يكرّس واقعًا استعماريًا قائمًا على التهجير والاستيطان والعنصرية. والأخطر من ذلك أنه يمثل إعلانًا صريحًا بموت ما تبقى من «عملية السلام» المزعومة، ويضع حداً نهائياً لأي حديث جاد عن «حل الدولتين».

من احتلال زاحف إلى ضمّ رسمي

ليست هذه هي المرة الأولى التي يعلن فيها الكيان نيّته ضمّ الضفة الغربية أو أجزاء منها، فقد سبق لنتنياهو أن لوّح بذلك في أكثر من حملة انتخابية، كما أن حكومات متعاقبة مهدت الطريق لذلك عبر التوسع الاستيطاني الممنهج، وشق الطرق الالتفافية، وتفكيك البنية المجتمعية الفلسطينية في الضفة.

لكن ما يجعل هذه الخطوة مختلفة، هو أنها تأتي عبر تصديق برلماني رسمي، يمنحها طابع «الشرعية» داخل المنظومة القانونية الصهيونية. القانون الجديد ينصّ صراحة على تطبيق القانون الإسرائيلي المدني، بدل القانون العسكري، في كافة المستوطنات في الضفة، وهو ما يعني دمجًا قانونيًا وإداريًا كاملًا للمستوطنين والمستوطنات ضمن ما يسمى بالدولة العبرية.

بعبارة أخرى، لم يعد الاحتلال بحاجة إلى الاختباء وراء مصطلحات مثل «الوضع المؤقت» أو «الإدارة العسكرية» أو «مناطق متنازع عليها». لقد قررت المؤسسة الصهيونية أن الضفة الغربية لم تعد أراضي محتلة، بل «أراضٍ محررة» أو «أراضي الآباء»، حسب الخطاب التوراتي الذي يستخدمه المتطرفون.

ضرب للشرعية الدولية ومبادئ القانون الإنساني

القرار الجديد يُعد انتهاكًا صارخًا لكل القواعد التي أقرّها المجتمع الدولي منذ عقود. الضفة الغربية، وفقًا لجميع قرارات الأمم المتحدة، هي أرض محتلة خاضعة لقواعد القانون الدولي الإنساني، وتحديدًا اتفاقيات جنيف الرابعة التي تنص على حظر نقل السكان المدنيين إلى أراضٍ محتلة، وتحظر ضمها بالقوة.

قرار مجلس الأمن 242 (الصادر عام 1967) و338 (1973) وخصوصًا القرار 2334 (الصادر عام 2016) تؤكد جميعها عدم شرعية المستوطنات، وتعتبر أن أي تغيير في الوضع القانوني للأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، هو غير قانوني، وغير معترف به دوليًا.

بالتالي، فإن ما أقدم عليه الكنيست ليس فقط إجراء داخليًا، بل هو إعلان تمرّد على الشرعية الدولية، ورسالة ازدراء واضحة للمنظومة الأممية التي باتت عاجزة تمامًا عن فرض قراراتها، أو حتى مجرد إدانة فعلية لسلوك الاحتلال.

الأبعاد السياسية للضمّ الجديد

من الواضح أن القرار لا يمكن فصله عن السياق السياسي الداخلي الذي يعيشه الكيان الصهيوني، حيث يقود الحكومة الحالية تحالف يميني متطرف يجمع بين حزب الليكود، وأحزاب دينية فاشية مثل «الصهيونية الدينية» و«شاس» و«عوتسما يهوديت»، وكلها أحزاب تُنكر وجود الشعب الفلسطيني أصلًا، وتؤمن بـ«حق ديني وتاريخي» لليهود في كامل أرض فلسطين.

في هذا المناخ، يصبح الضمّ ليس مجرد خيار استراتيجي، بل مطلبًا انتخابيًا وشعبويًا، يستخدمه نتنياهو لإرضاء جمهوره اليميني، وامتصاص الغضب المتصاعد ضده في ملفات الفساد، والانقسام الاجتماعي، والأزمة الاقتصادية.

كما أن فرض السيادة على الضفة هو أيضًا محاولة لتقديم «إنجاز» في ظل الإخفاقات المتواصلة في الحرب على غزة، وتراجع الردع الإسرائيلي أمام المقاومة، والتآكل المتزايد في صورة جيش الاحتلال. فالضمّ هو تعويض داخلي عن الإحباط العسكري، ومحاولة للتغطية على العجز أمام صمود الفلسطينيين في الميدان.

تداعيات القرار على الأرض

قرار الضمّ، سواء فُعّل بشكل كامل أو بقي في حدوده الرمزية، ستكون له تداعيات مدمّرة على الفلسطينيين، وعلى المشهد الإقليمي والدولي بأسره:

-1 تكريس نظام الفصل العنصري

ضمّ المستوطنات وتطبيق القانون الإسرائيلي على سكانها، دون فعل الشيء نفسه مع السكان الفلسطينيين في المناطق المحيطة، يعني ترسيخ نظام «الأبرتايد» العنصري، حيث يعيش شعبان على الأرض نفسها، لكن بقوانين مختلفة، وحقوق مختلفة، ومساحات معيشة متباينة تمامًا.

-2 تقطيع أوصال الضفة الغربية

القرار سيسرّع من وتيرة الاستيطان، ويوفّر الغطاء القانوني لنهب المزيد من الأراضي، وربط الكتل الاستيطانية الكبرى ببعضها، ما يؤدي إلى تدمير أي إمكانية لقيام دولة فلسطينية متواصلة جغرافياً، ويفكك وحدة الضفة الغربية إلى جزر معزولة غير قابلة للحياة.

-3 توسيع جرائم التهجير القسري

سيجد الاحتلال في القانون الجديد غطاءً لمواصلة سياسة هدم المنازل، ومصادرة الأراضي، وطرد السكان من مناطقهم، خاصة في القدس والخليل والأغوار. وهو ما يزيد من معاناة الفلسطينيين، ويفاقم موجات التشريد، ويعمق مأساة اللاجئين.

-4 تفجير الوضع الميداني

أي محاولة لفرض السيادة بالقوة على أرض مأهولة بالسكان، ستُقابل حتمًا بالمقاومة. وما يشهده الميدان الفلسطيني منذ أكتوبر 2023 يؤكد أن الشعب الفلسطيني لم يعد مستعدًا للقبول بالأمر الواقع. وبالتالي فإن القرار قد يفتح الباب أمام انفجار جديد، وموجات تصعيد في مدن الضفة، وربما يمتد إلى الداخل المحتل، والقدس، وقطاع غزة، وجبهات أخرى.

مسؤولية المجتمع الدولي

إزاء هذا التطور الخطير، تبدو ردود فعل المجتمع الدولي باهتة، خجولة، بل متواطئة في بعض الأحيان. فبينما تدين بعض الدول الأوروبية القرار بكلمات دبلوماسية، تواصل الولايات المتحدة دعمها غير المشروط للكيان، وتتحدث عن «ضرورة الحفاظ على الوضع القائم»، دون أن تبادر بأي خطوة فعلية لوقف الزحف الاستيطاني، أو الضغط على حكومة نتنياهو.

المنظومة الأممية، من جانبها، تكتفي بالإعراب عن «القلق»، وكأن ما يجري ليس انتهاكًا خطيرًا للقانون الدولي، بل خلاف إداري يمكن حله بالمفاوضات. وهذا الموقف السلبي يعطي الاحتلال ضوءًا أخضر للمضي قدمًا في ضم المزيد من الأراضي، دون خوف من العقوبات، أو حتى من العزلة السياسية.

المسار الفلسطيني: بين الواقع والتحدي

الفلسطينيون يدركون أن قرار الضم ليس جديدًا، بل هو تتويج لمسار طويل من النكبات والخذلان. لكنهم يدركون أيضًا أن مواجهة هذا الواقع تتطلب استراتيجيات جديدة، تتجاوز الخطابات، وتعتمد على وحدة وطنية حقيقية، وتفعيل كافة أشكال المقاومة، وفضح الاحتلال في المحافل الدولية.

على الصعيد السياسي، فإن الضمّ يثبت فشل اتفاق أوسلو، ويعيد القضية الفلسطينية إلى مربعها الأساسي: قضية تحرر وطني من استعمار استيطاني، لا صراع حدود بين دولتين. وهذا يتطلب إعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني على أسس المقاومة، والتجذّر الشعبي، والانفتاح على العمق العربي والإسلامي والعالمي.

في الخلاصة: ضمّ أم انتحار سياسي؟

قد يعتبر قادة الاحتلال أنهم حققوا «انتصارًا تشريعيًا» بفرض السيادة على الضفة، لكن الحقيقة أن هذا القرار قد يكون بداية النهاية لمشروعهم الاستيطاني. فالعالم، رغم صمته الظاهري، بدأ يستيقظ على جرائم هذا الكيان. والمقاومة التي تقودها أجيال فلسطينية جديدة لا تعترف بشرعية المحتل، تثبت كل يوم أن الاحتلال ليس قدرًا، وأنه مهما طال الزمن، فإن الحق لا يُمحى بالقوانين، ولا يُنسى بالتشريعات.

قرار الكنيست لن يُغيّر من حقيقة أن الضفة الغربية أرض فلسطينية محتلة، ولن يلغي إرادة شعب قرر أن يصمد حتى النهاية، وأن يواجه الغزاة بكل الوسائل الممكنة. وما هذا القرار إلا صفحة جديدة من تاريخ طويل من الجرائم، ستُسجَّل في ذاكرة الأحرار، وتُدين الصمت الدولي، وتُحمِّل الكيان الصهيوني مزيدًا من العار والعزلة.

ويبقى السؤال: إلى متى سيظل العالم يغضّ الطرف عن هذا التمادي؟ ومتى يُحاسَب الاحتلال على انتهاكه المتواصل لكل قواعد الإنسانية؟ الجواب مرهون بإرادة الشعوب، لا بحسابات الساسة.

مخطط التهجير الصهيوني

فشل محتم امام إرادة الفلسطينيين

في ظل استمرار العدوان على غزة، تكشف تقارير دولية مؤامرة جديدة تسعى من خلالها إلى تهجير الفلسطينيين قسرًا من أرضهم، في خطوة تهدف لإفراغ القطاع من سكانه وتحويله إلى مشروع استثماري يخدم أطماع الاحتلال، زيارة مدير الموساد دافيد برنياع إلى واشنطن وطلبه من الإدارة الأمريكية الضغط على دول مثل إثيوبيا وإندونيسيا وليبيا لاستقبال مئات الآلاف من الفلسطينيين، تكشف الوجه الحقيقي لسياسات التهجير التي طالما أنكرتها حكومة الاحتلال، هذه الخطة التي تُسوَّق على أنها «طوعية» لا تعدو كونها غطاءً لعملية تطهير عرقي ممنهجة تخالف القوانين الدولية وتشكل جريمة حرب، ورغم محاولات «إسرائيل» استجداء الدعم الأمريكي وتقديم حوافز للدول المستهدفة، إلا أن المؤشرات تشير إلى أن هذا المخطط يواجه رفضًا دوليًا وشعبيًا واسعًا، ويصطدم بعزيمة الفلسطينيين الذين أثبتوا مرارًا أنهم لن يتركوا أرضهم مهما اشتدت المحن، فما الذي يدفع الاحتلال إلى تكرار هذه المخططات؟ ولماذا هي محكومة بالفشل منذ البداية؟

مخطط قديم بوجه جديد

مخطط التهجير الذي يسعى الكيان الاسرائيلي إلى تنفيذه اليوم ليس جديدًا، بل هو امتداد لسياسات قديمة حاولت من خلالها طرد الفلسطينيين من أراضيهم منذ النكبة عام 1948، الجديد هذه المرة هو الأسلوب؛ إذ تحاول حكومة نتنياهو إخفاء نواياها الحقيقية خلف شعارات «الاختيار الحر» و»توفير مستقبل أفضل»، في حين أن الحقائق على الأرض تكشف أن سكان غزة لم يُخيَّروا بل أُجبروا على النزوح بفعل القصف والدمار الذي ألحق بالبنية التحتية والمنازل.

تقارير «أكسيوس» تؤكد أن مدير الموساد أبلغ مبعوث البيت الأبيض بأن دولًا مثل إثيوبيا وإندونيسيا وليبيا أبدت «انفتاحًا» على استقبال الفلسطينيين، في محاولة لإضفاء شرعية دولية على مخطط تهجير قسري يخالف القانون الدولي، لكن ما تتجاهله «إسرائيل» أن هذه الدول نفسها لم تُصدر أي التزام رسمي، وأن أي صفقة قائمة على الإكراه والابتزاز السياسي والاقتصادي ستواجه معارضة شعوبها، فضلًا عن رفض المجتمع الدولي الذي يرى في مثل هذه السياسات تكرارًا لجرائم الحرب، التاريخ يثبت أن مثل هذه المخططات، مهما بدت مدعومة سياسيًا، مصيرها الفشل أمام صمود الشعب الفلسطيني.

رفض دولي وتصعيد أخلاقي

تواجه خطة «إسرائيل» لإفراغ غزة رفضًا واسعًا على المستويين الدولي والشعبي، خبراء قانونيون صرحوا بأن التهجير الجماعي يشكل «جريمة حرب» وفق القانون الدولي، ما يجعل أي دولة تدعم هذا المخطط عرضة للمساءلة الأخلاقية والقانونية، حتى الإدارة الأمريكية، رغم علاقتها الوثيقة بالاحتلال، لم تُبدِ التزامًا بدعم هذه الخطط، وهو مؤشر على إدراك واشنطن لحجم التداعيات السياسية والإنسانية المترتبة على أي تورط مباشر، بالإضافة إلى ذلك، فإن دولًا كبرى، بما فيها مصر التي تراقب بقلق أي محاولة لإقامة «منطقة إنسانية» قرب حدودها، ترى أن تهجير الفلسطينيين قد يشعل توترات إقليمية تهدد الأمن القومي لدول الجوار، أما الشعوب العربية والإسلامية، فإنها ترفض أي شكل من أشكال توطين الفلسطينيين خارج أرضهم، معتبرة أن هذا المشروع ليس سوى غطاء لتصفية القضية الفلسطينية، فكلما حاول الاحتلال فرض وقائع جديدة على الأرض، ازدادت عزيمة الفلسطينيين وتمسكهم بحق العودة، وأصبح العالم أكثر وعيًا بأن الهدف الحقيقي هو محو الهوية الفلسطينية لمصلحة مشاريع استيطانية تخدم مصالح الكيان الإسرائيلي وحدها.

صمود غزة أمام المؤامرات

على الرغم من شدة الدمار والظروف الإنسانية القاسية التي يعيشها سكان غزة، أثبت الفلسطينيون أن إرادتهم أقوى من كل محاولات التهجير، فالتاريخ الحديث يبرهن أن الشعب الفلسطيني، رغم كل ما واجهه من نكبات، لا يقبل الاستسلام ولا يتخلى عن أرضه، لقد حاول الكيان الإسرائيلي سابقًا استخدام القوة العسكرية والسياسية لإجبار الفلسطينيين على الرحيل، لكن كل تلك المحاولات اصطدمت بمقاومة شرسة وإصرار شعبي على البقاء، حتى في أوقات النزوح الجماعي، بقيت المخيمات والقرى الفلسطينية شاهدة على تمسك الناس بحقوقهم التاريخية، اليوم، ومع انكشاف مخطط الموساد أمام العالم، فإن هذا الصمود بات أقوى؛ حيث تتكاتف الجهود القانونية والحقوقية الدولية لفضح هذه السياسات، في حين يتزايد الوعي العالمي بأن ما يحدث ليس مجرد أزمة إنسانية، بل جريمة منظمة تهدف إلى اقتلاع شعب كامل من جذوره، كل ذلك يجعل أي محاولة لفرض واقع جديد محكومة بالفشل أمام مقاومة الفلسطينيين ودعم الرأي العام العالمي.

لماذا سيفشل المخطط؟

هناك أسباب عدة تجعل مخطط الكيان الإسرائيلي لتهجير الفلسطينيين محكومًا بالفشل، أولًا، المقاومة الشعبية الفلسطينية التي ترفض أي بديل عن العودة إلى أرضها تشكل العقبة الأكبر أمام الاحتلال، ثانيًا، الدعم المتزايد من حركات التضامن الدولية ومنظمات حقوق الإنسان يضع ضغوطًا سياسية وقانونية على أي طرف يحاول المشاركة في هذا المشروع، ثالثًا، الدول التي يسعي الكيان الاسرائيلى لإقناعها، مثل إثيوبيا وإندونيسيا وليبيا، تواجه تحديات داخلية واقتصادية تجعل استقبال مئات الآلاف من اللاجئين عبئًا قد يشعل أزمات داخلية، ما يجعل موافقتها الفعلية أمرًا مستبعدًا، رابعًا، أي تهجير قسري سيؤدي إلى تصعيد الصراع بدل تهدئته، وسيدفع المنطقة نحو انفجارات سياسية وأمنية جديدة، وهو ما لا يريده حتى بعض حلفاء الاحتلال، وأخيرًا، فإن الرأي العام العالمي، الذي بدأ يدرك فداحة الانتهاكات الإسرائيلية، يشكل قوة ضغط متنامية قد تُفشل أي غطاء سياسي تحاول «إسرائيل» الحصول عليه، كل هذه العوامل تجعل الخطة أكثر وهمًا من أن تتحقق.

ختامًا، في ظل كل ما تكشفه التقارير عن مخطط «إسرائيل» لتهجير الفلسطينيين من غزة، يبدو واضحًا أن هذا المشروع ليس سوى محاولة جديدة لتصفية القضية الفلسطينية وتثبيت واقع يخدم أطماع الاحتلال، لكن الوقائع على الأرض تؤكد أن هذه الخطة، مثل غيرها، محكومة بالفشل أمام صمود الشعب الفلسطيني، ورفض المجتمع الدولي، وتعقيدات الواقع السياسي والاقتصادي للدول التي يُراد إقحامها في هذه المؤامرة، إن الفلسطينيين الذين دفعوا أثمانًا باهظة عبر العقود، أثبتوا أن الأرض ليست مجرد مكان للسكن، بل هي هوية وانتماء وتاريخ لا يمكن اقتلاعه بالقوة أو الإغراءات، ومع تنامي الوعي العالمي بحقيقة السياسات الصهيونية، تزداد عزلة «إسرائيل» السياسية، وتتعزز قناعة الشعوب بأن أي سلام حقيقي يبدأ بإحقاق الحقوق لا بطمسها، لذلك، سيظل هذا المخطط شاهدًا جديدًا على فشل سياسات الاحتلال وعجزها عن كسر إرادة الفلسطينيين.

الميركاتو التونسي

النادي الإفريقي
حسم مصير الساحلي و طرق باب البنزرتي و المكشر

بين حرارة الصيف وموجات الانتقالات، يشهد المشهد الكروي لفرقنا التونسية كغيره من المواسم تحولات عميقة تمسّ قلب الأندية و أركانها الإدارية والفنية. وعلى رأس هذه التغيرات، تتصدر أخبار النادي الإفريقي واجهة الحدث بقرار مفاجئ أثار الجدل، يتمثل في فسخ عقد المدرب محمد الساحلي وبدء رحلة البحث عن خليفة قد يحمل بصمة "الساحر" فوزي البنزرتي أو هندسة "البناء" لمحمد المكشر.

النادي الإفريقي بداية من الفسخ إلى إعادة التشكيل

اتخذ النادي الإفريقي قراراً بفسخ عقد المدرب محمد الساحلي، وهو ما مثّل بداية سلسلة من التحركات الداخلية لإعادة هيكلة الفريق استعداداً للموسم القادم. قيمة فسخ العقد بلغت 220 ألف دينار تونسي، وتتوزع بين أجرة شهر جويلية و رواتب ثلاثة أشهر كما ينص عليه العقد. ورغم ثقل المبلغ، فإن الإدارة تسعى لإيجاد حل ودي لتخفيضه بما يتيح للنادي التحرك مالياً دون خنق الميزانية.

وفي ظل هذه المستجدات، تتجه الأنظار إلى البديل المحتمل، حيث تشير مصادر مطّلعة إلى اسمين يتصدران قائمة الترشيحات، فوزي البنزرتي اسم يثير الحماسة لما يملكه من تجربة غنية وقدرة على إعادة الروح للمجموعة، ويُلقب كثيراً بـ«الساحر» نظراً لفهمه العميق لطبيعة اللاعب التونسي او محمد المكشر المدرب الذي فرض اسمه عبر الاستقرار الفني والنجاحات المحققة خاصة مع النجم الساحلي الموسم الفارط ، و يُعرف بمنهجيته الدقيقة و بناء الفرق بطريقة متماسكة، ما يجعله خياراً عقلانياً.

ووسط هذه التحولات، يؤكد النادي الإفريقي أنه يبحث عن مدرب قادر على المزج بين الحماس والانضباط، مع فهم عميق لتركيبة الفريق وظروفه.

صفقات وفسخ عقود والإدارة تتحرك بثبات ومرونة

و بعيداً عن العنوان الفني، يشهد الفريق تحركات على مستوى الرصيد البشري، فقد وصل اللاعب الليبي أسامة الشريمي إلى تونس وأجرى الفحص الطبي قبل التوقيع الرسمي، في صفقة تهدف إلى تعزيز وسط الميدان بقدرات بدنية وتقنية جديدة.

كما تم فسخ عقد اللاعب جون أرموند كوه مقابل 15 ألف دولار، وقد أبدى اللاعب ومحاميه مرونة كبيرة في التفاوض، مما جنّب الإدارة الإفريقية تعقيدات قانونية محتملة، في خطوة تُحسب للطرفين على حد سواء.

النادي الصفاقسي معلول يعود والقائد يرحب

في الجنوب، عاد علي معلول إلى ناديه الأم، النادي الصفاقسي، وسط استقبال استثنائي من نجم الحراسة أيمن دحمان، الذي لم يخفِ فرحته بعودة أحد رموز الفريق. هذه الخطوة تعني أن النادي بات يمتلك قائدين بخبرة دولية كبيرة، وهو عنصر حاسم في إدارة غرفة الملابس والمباريات الصعبة لابناء المدرب محمد الكوكي.

علي معلول، بشخصيته القوية وتجربته مع الأهلي المصري والمنتخب الوطني، سيضيف جرعة من النضج و التحفيز إلى التشكيلة، بينما دحمان يتمسك بدوره كقائد ميداني لا يغيب عن المواعيد الكبرى.

هكذا يراهن الصفاقسي على التوازن القيادي لاستعادة الهيبة المحلية والقارية.

الترجي الرياضي: عين دراهم تكشف ملامح الفريق الجديد

في الشمال الغربي، وتحديداً في عين دراهم، يواصل الترجي الرياضي معسكره التحضيري وسط أجواء ترقب وتقييم. الجديد في الأمر هو انضمام اللاعب موكوانا إلى التربص، ليشكل ثلاثياً مثيراً مع يوسف البلايلي وأغبيلو، وهو ما يمنح المدرب فرصة لاختبار تجانسهم وتوظيفهم في الرسم التكتيكي القادم.

ومن بين الأسماء التي تعيش لحظات مفصلية، يبرز بوزيان، الذي يحصل على فرصة حقيقية لإثبات نفسه أمام الجهاز الفني، في وقت تتبلور فيه ملامح المغادرين شيئاً فشيئاً حسب التقييم البدني والفني خلال هذا المعسكر.

كما أنهى المدافع ياسين مرياح فترة التأهيل، وبدأ التمارين بالكرة، ما يفتح له باب العودة إلى التشكيلة الأساسية في الوقت المناسب، ويزيد من الخيارات الدفاعية في ظل التحضير للموسم المزدحم بالاستحقاقات المحلية والقارية.

مستقبل سليمان الربح الصامت في ختام المشهد

وفي مشهد يبدو هادئاً لكن يحمل معنى كبيراً و بعد نجاحه في انتداب الحارس معز بن شريفية، نجح نادي مستقبل سليمان في بيع اللاعب ماريانو إلى نادي أولمبيا السلوفيني مقابل 30 ألف دولار، أي ما يعادل 100 ألف دينار تونسي. الصفقة تعكس ذكاء الإدارة في استثمار اللاعبين وتصديرهم نحو الخارج، وتحقيق مكاسب مالية مهمة دون ضجيج إعلامي.

و رغم أن هذا الخبر جاء في نهاية سلسلة التغييرات الصيفية، فإنه يطرح تساؤلات حول إمكانية الأندية الصغرى في المنافسة عبر التخطيط المالي المحكم والنظرة البعيدة في بناء المشاريع الفنية.

يتضح من مجمل هذه التحركات أن أندية الرابطة المحترفة الأولي مازالت تكتفي بالمجاملات و لم يتغير شيء مقارنة بمواسم خلت، فالمطلوب هو قرارات حاسمة و مراجعات جذرية. وبين النادي الافريقي الذي يعيد تشكيل اطاره الفني و النادي الصفاقسي الباحث عن التوازن القيادي، و الترجي الذي يصقل ملامحه في الغابات، و مستقبل سليمان الذي يقطف ثماره بهدوء، يثبت صيف 2025 أن الكرة التونسية في حالة مخاض فكري و مهني، يُراهن فيه على كل التفاصيل من أجل انطلاقة نتمناها أن تكون مختلفة.